

Distr.: General
11 March 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثانية عشرة

١٤ - ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

الأعمال التحضيرية لعقد الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج
العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة
للدول الجزرية الصغيرة النامية
تقرير الأمين العام**

موجز

عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٦٢/٥٧ و ٢١٣/٥٨، أعد هذا التقرير لتيسير النظر
العام في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية على
سبيل التحضير للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل، المقرر عقده في موريشيوس
من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ويتضمن التقرير تقييماً إجمالياً للتقدم
المحرز في تنفيذ برنامج العمل من خلال جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية مع دعم
المنظمات الاقليمية والدولية، بما فيها وكالات منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن جماعة
المانحين.

* E/CN.17/2004/1

** تأخر تقديم التقرير لكي يعكس النتائج التي أسفر عنها الاجتماع التحضيري الاقليمي الذي عقد في ناساو
من ٢٦ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.



ويخلص التقرير إلى أن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل كان مختلطاً. ذلك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لاتزال تواجه تحديات كبرى لتنميتها المستدامة. والتعجيل بالتنفيذ سيتطلب قيام جميع الدول بتحديد التزامها السياسي بهذا البرنامج وبما يرتبط به من التزامات وتعهدات دولية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥	٤-١	أولا - مقدمة
٦	٣٤-٥	ثانيا - الاتجاهات ومواطن الضعف الاقتصادية والاجتماعية
٦	١٣-٥	ألف - نظرة عامة اقتصادية
٨	١٩-١٤	باء - السياحة
١٠	٣١-٢٠	جيم - الاوضاع الاجتماعية
١٢	٣٤-٣٢	دال - مواطن ضعف خاصة
١٤	٦٤-٣٥	ثالثا - متابعة جدول أعمال برنامج العمل
١٤	٣٨-٣٥	ألف - تغير المناخ وارتفاع متوسط مستوى سطح البحر
١٥	٤١-٣٩	باء - الكوارث الطبيعية
١٦	٤٥-٤٢	جيم - المياه ومرافق الصحة العامة والفضلات
١٧	٤٨-٤٦	دال - الموارد الساحلية والبحرية
١٧	٤٩	هاء - الموارد البرية
١٨	٥٤-٥٠	واو - الطاقة
١٩	٥٧-٥٥	زاي - التنوع البيولوجي
٢٠	٦٣-٥٨	حاء - النقل والمواصلات
٢٢	٦٤	طاء - التكنولوجيا
٢٢	٧٧-٦٥	رابعا - المسائل الناشئة
٢٢	٧٠-٦٥	ألف - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)
٢٤	٧٣-٧١	باء - الأمن والحكم
٢٥	٧٧-٧٤	جيم - الثقافة

٢٦	١٠٢-٧٨	 وسائل التنفيذ	خامسا -
٢٦	٩٤-٧٨	 آليات المؤسسة لتنفيذ برنامج العمل	ألف -
٣٠	١٠٢-٩٥	 تنمية القدرات والتعليم	باء -
٣٢	١٢٢-١٠٣	 نتائج	سادسا -
٣٩		 مرفق	

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، بقراريها ٢٦٢/٥٧ و ٢١٣/٥٨، أن تدعو إلى عقد الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وسينعقد هذا الاجتماع في موريشيوس من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، للاضطلاع باستعراض كامل وشامل لتنفيذ برنامج العمل، بحسب ما دعا إليه مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عقد في جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢.

٢ - وعمدت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة، عملاً بالقرار ٢٦٢/٥٧، إلى وضع بارامترات عملية الاستعراض بحيث تشمل التقييمات الوطنية والاقليمية الواردة من الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن حالة تنفيذ برنامج العمل؛ وتقارير الاجتماعات التحضيرية الاقليمية والاقليمية؛ والمساهمات المقدمة من سلسلة من حلقات عمل الخبراء التي عقدت بشأن قضايا تم الدول الجزرية الصغيرة النامية. وطُلبت أيضاً تقارير من المنظمات الدولية ووكالات منظومة الأمم المتحدة، كما طُلبت آراء جماعة المانحين والشركاء الانمائيين للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي قرارها ٢١٣/٥٨، أيدت الجمعية العامة ما قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٥٥/٢٠٠٣، من أن يُعقد خلال الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة اجتماع تحضيرى للاجتماع الدولي أمدته ثلاثة أيام. وقد أعد هذا التقرير لتيسير النظر العام في تنفيذ برنامج العمل خلال ذلك الاجتماع التحضيري.

٣ - ويتضمن التقرير تقييماً إجمالياً للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من خلال جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية مع دعم المنظمات الاقليمية والدولية، بما فيها وكالات منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن جماعة المانحين. وهو يحدد التقييدات الهيكلية والمؤسسية والمالية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويعرض نظرة عامة على ما بدا في المشهد الاقتصادي والسياسي الدولي من اتجاهات تمثل تحديات ملحوظة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتحدّ من قدرة تلك البلدان على أن تنفذ بشكل فعال برنامج العمل الشامل المتعدد القطاعات لتنميتها المستدامة.

٤ - ويتضمن هذا التقرير وصفا موجزا لما مرت به الدول الجزرية الصغيرة النامية من تجارب في سياق جهودها في سبيل تنفيذ برنامج العمل. فيقدم الفرع الثاني منظورا عاما للاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية ولما تتسم به من مواطن ضعف. ويستعرض الفرع الثالث متابعة برنامج العمل والتحديات الجارية المواجهة في تنفيذه. ويتناول الفرع الرابع المتعلق بالتحديات الوليدة قضايا أخرى، بعضها جديد، طرّحت على الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات ملحوظة في سياق ما تبذله من جهود في سبيل

تنفيذ برنامج العمل. ويشتمل الفرع الخامس على تحليل ومنظورات بشأن وسائل التنفيذ وما له صلة بها من المسائل ذات الأولوية. ويحدد الفرع السادس مجالات ذات أهمية أساسية للأجراءات المقبلة الرامية إلى النهوض بتنفيذ برنامج العمل وبإثرائه. وتشمل هذه المجالات اعتبارات لاغراض التحول الهيكلي، وتقوية المؤسسات، وتنمية القدرات على المستويات المحلية والوطنية والاقليمية. ويؤكد هذا الفرع أيضا أهمية مواصلة دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية من جانب منظومة الأمم المتحدة وجماعة المانحين بغية كفالة التعبير بأتم الاشكال عن نص وروح الالتزام بالشراكة من خلال العمل الدولي على الوجه المكرس في إعلان بربادوس الصادر قبل ١٠ سنوات.

ثانيا - الاتجاهات ومواطن الضعف الاقتصادية والاجتماعية

ألف - نظرة عامة اقتصادية

٥ - كان الاداء الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية على مدى العقد الماضي مختلطا. وقد تمكنت تلك الدول، مع استثناءات قليلة ولاسيما بين أقلها نموا، من أن تحقق في المتوسط معدلات نمو سنوية إيجابية في اقتصاداتها في الفترة التي انقضت منذ اعتماد برنامج العمل في عام ١٩٩٤. وسجل معظمها أيضا أرقاما قياسية للتنمية البشرية في النطاق المتوسط إلى العالمي تمثل أداء إيجابيا قويا في مؤشرات اجتماعية هامة، وبخاصة منها معرفة القراءة والكتابة والصحة. ويعزى أداؤها الاقتصادي القوي عموما، كما يتجلى في الجدول ١ (أنظر المرفق)، إلى ما تبذله من جهود من أجل التنويع الاقتصادي، تركيز على السياحة، واستكشاف أسواق مخصصة للسلع ثم في بعض الحالات الناجحة، كما في جزر البهاما وبربادوس وموريشيوس، تطوير قطاع الخدمات المالية، ولاسيما منها إتاحة الخدمات المصرفية خارج الحدود.

٦ - وكان النمو في قطاع السياحة وفي غيره من قطاعات الخدمة جيدا في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولاسيما الواقعة منها في مناطق المحيط الاطلسي والمحيط الهندي والبحر الابيض المتوسط وبحر جنوب الصين والبحر الكاريبي. ويبين الجدول ٢ (أنظر المرفق) النمو الحاصل في صناعة السياحة فيما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠١، كما يتمثل في عدد السياح الوافدين. وقد تأثر هذا القطاع الاقتصادي الاساسي سلبيا بما ترتب من مضاعفات على الارهاب الدولي في عام ٢٠٠١، ولكن بدأت تظهر عليه بوادر الانتعاش وإن كانت مصحوبة بزيادة في تكاليف التشغيل المتكبدة للاغراض الامنية.

٧ - وقد تبين أن النمو في قطاع الخدمات المالية وغيره من قطاعات الأعمال، بما فيها التأمين، كان ناجحاً جداً بالنسبة إلى بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي حالة موريشيوس، مثلاً، ارتفعت مساهمة ذلك القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ١٠,١ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ١٦,٨ في المائة في عام ٢٠٠١. ووجه الكثير من الاهتمام إلى تقوية الأطر التشريعية والمؤسسية بغية زيادة فعالية تنظيم القطاع من حيث التصدي للشواغل المتصلة بالتقلب والسيولة والكشف.

٨ - ولم يتسم الاداء الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية التي لاتزال تعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات السلع الأساسية غير النفطية بنفس تلك الفعالية، وذلك بسبب الهبوط المطرد في أسعار السلع الأساسية وفقدان الترتيبات السوقية التفضيلية بعد إضفاء الطابع المؤسسي على تحرير التجارة في منظمة التجارة العالمية. ومثال هذا هي التجربة التي مرت بها الدول الجزرية الصغيرة النامية المنتجة للموز في شرقي منطقة البحر الكاريبي في أواخر العقد العاشر من القرن العشرين.

٩ - وعلى مدى العقدين الماضيين، هبط نصيب الدول الجزرية الصغيرة النامية من التجارة العالمية بالبضائع بمقدار النصف (وذلك من ٠,٤ في المائة من صادرات العالم من البضائع في عام ١٩٨٠ إلى ٠,٢ في المائة في عام ٢٠٠٠). غير أن تلك البلدان استفادت مما طرأ من تحسينات على المواصلات السلكية واللاسلكية، فتمكنت من الحفاظ على نصيبها من التجارة العالمية بالخدمات (٠,٧ في المائة). ولاسباب من بينها صغر حجم تلك البلدان، نجد أن تركيزات صادرات البضائع في حالتها تزيد بشكل ملحوظ عنها في حالة البلدان النامية الأكبر حجماً، كما أن الاعتماد في كثير من الحالات على سلع أولية معدودة جعل إيرادات الصادرات تتسم بالتقلب.

١٠ - وفي حين أن بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية شهدت في العقد العاشر من القرن الماضي زيادة في التدفقات المالية الخاصة، ولا سيما منها الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن بعضها الآخر شهدت حالات هبوط في تلك التدفقات نظراً إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر اجتذبه بلدان ذات أسواق أكبر. ونجد إجمالاً أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، على الوجه المبين في الجدول ٣ (أنظر المرفق)، قد تضاعفت تقريباً من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٩، ولكنها هبطت منذ ذلك التاريخ.^(١)

١١ - وفيما يتجاوز صعوبات المشاركة الفعالة في البيئة التجارية الدولية التي افتتحتها منظمة التجارة العالمية والتي تقوم على التنافس الشديد، شهدت الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضاً هبوطاً في المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية بنسبة ٥٠ في المائة في المتوسط على

ما هو موضح في الجدول ٤ (أنظر المرفق). وقد سجلت أوروبا وبربادوس وترينيداد وتوباغو تدفقات سلبية صافية من المساعدة الانمائية الرسمية في عام ٢٠٠١. وكانت جزر مارشال والجمهورية الدومينيكية وغيانا بين البلدان التي تمتعت بزيادة صافية في المساعدة الانمائية الرسمية خلال تلك الفترة.

١٢ - وبالرغم مما أتت به العولمة من فرص للتنويع والنمو في المجال الاقتصادي، فإن جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية تقريبا أبلغت عن أداء اقتصادي يتسم بضعف شديد وعن مخاوفها من التعرض للتهميش فيما تولّد نتيجة للعولمة من أوضاع اقتصادية دولية تنطوي على التحدي. وزاد من تفاقم هذه الحالة بالنسبة إلى الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية كوارث طبيعية وبيئية غير متوقعة أحرقت التنمية الاقتصادية وتطوّر البنى التحتية وحوّلت الموارد الثّرة إلى التّاهيل والتّعمير. وكان العام ١٩٩٨ عاما مدمّرا بشكل خاص بالنظر إلى الزوابع والأعاصير التي اجتاحت الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٣ - وأسهمت قلة الفرص الاقتصادية المتاحة للدول الجزرية الصغيرة النامية في ازدياد هجرة مواطنيها، وبخاصة الماهرون منهم، مما أضاف تحديا آخر إلى جهودها الرامية إلى التنافس بشكل فعال في بيئة دولية تسودها التكنولوجيا المتقدمة. هذا وقد زاد في الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية الاعتماد على الحوالات المالية والمساعدات الانمائية الواردة من مصادر ثنائية ومتعددة الاطراف على السواء.

باء - السياحة

١٤ - مع تفاوت أهمية السياحة ودرجة تنميتها فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإنها ظلت تشكل نشاطا اقتصاديا رئيسيا في أغلبية كبيرة من تلك البلدان. وقد ازدادت السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بنسبة تقارب ٦٠ في المائة في العقد العاشر من القرن الماضي، وفوّرت بذلك فرصا اقتصادية موسعة ولكنها طرحت أيضا تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية. وتعرض السياحة وما تسهم به في اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية لتهديد مبعثه فرط التنمية، والتلوّث، وفقدان التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وتآكل الشواطئ، والصراع الاجتماعي والثقافي، والجريمة، ثم خطر الارهاب من وقت أقرب. ذلك أن السياحة تقلصت بعد الهجمة الارهابية التي حدثت عام ٢٠٠١، ولكنها أخذت تسترد نشاطها الآن.

١٥ - ولدى الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولاسيما في منطقة البحر الكاريبي، صناعات سياحة راسخة قائمة على أنشطة متنوعة، وسمعات قوية، ومستويات عالية من تكرار التعامل التجاري، وبنى تحتية متينة تشمل الطرق، والمواصلات السلوكية واللاسلكية،

ومؤسسات المنافع العامة، وخدمات الخطوط الجوية، والمطارات والمرافق المرفئية. وتستضيف منطقة البحر الكاريبي ما يقرب من ٥٠ في المائة من المسافرين في رحلات التّزّه البحرية، كما أن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي استثمرت مبالغ كبيرة في المرافق المرفئية وأقامت علاقات اقتصادية فعالة مع الشركات المنظمة لرحلات التّزّه البحرية.

١٦ - واضطلعت أغلبية الدول الجزرية الصغيرة النامية بمبادرات ترمي إلى بناء قاعدة أوسع وأقدر على الاستدامة لدعم صناعة السياحة بين السكان المحليين، وذلك بتشجيع العمل التشاركي وتنمية الاحساس بالملكية بغية كفالة نجاح تلك الصناعة. ويتطلب الامر أن يوجه أصحاب المصلحة جميعا اهتماما أكبر إلى تنفيذ التنمية المستدامة الفعالة للسياحة. ومن التدابير الاساسية في هذا الخصوص كفالة الدعم المتبادل بين تنمية السياحة والإدارة البيئية، والحرص على انطواء التخطيط المتكامل والسياسات العامة وخطط التنفيذ على إجراء تقييمات للآثار البيئي لجميع المشاريع السياحية والآثار الثقافي لجميع العمليات السياحية الكبيرة.

١٧ - ومع وجود حاجة مستمرة إلى الاستثمار الاجنبي ونقل التكنولوجيا بغية توسيع وتحديث البنى التحتية السياحية، فإن من المهم أن تشارك جميع شرائح المجتمع في تخطيط السياحة وتنميتها وكفالة توزيع منافعها على نطاق واسع. ويُفْتَقَرُ أيضا إلى خطط متكاملة أو عمليات تخطيطية تتصدى لقضايا من قبيل: طاقة الاستضافة؛ والعرض والطلب في مجال السياحة؛ واستخدام الموارد؛ والآثار الاقتصادية، والاجتماعية-الثقافية، والبيئية.

١٨ - وفي الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية إمكانات همة لتابعة تنمية السياحة البيئية، التي لا تحظى حاليا بغير نصيب ضئيل من السوق السياحية ولكنه نصيب آخذ في النمو السريع. وفي إمكان السياحة البيئية أن توفر العمالة وتولد الدخل في الوقت الذي تساعد فيه على حماية الموارد الطبيعية وحفظها والاسهام في تنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. كذلك تتيح الثقافات المتنوعة للدول الجزرية الصغيرة النامية فرصا لتنمية السياحة الثقافية.

١٩ - وتتخذ الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية خطوات هامة على الصعيدين الوطني والاقليمي لتقوية تخطيط السياحة وإدارتها بحيث تشمل الشواغل البيئية وتزيد الفوائد الاجتماعية والاقتصادية إلى حدها الأقصى. وقد سُنَّت طائفة واسعة من القوانين لتقوية الإدارة البيئية، بما في ذلك إقرار معايير للاستغلال العقاري لاغراض تنمية السياحة، ووضع نُظُم ونُهج للإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه والمناطق الساحلية، وتقوية الأطر البيئية.

جيم - الاوضاع الاجتماعية

٢٠ - تحتل الدول الجزرية الصغيرة النامية في معظمها مرتبة عالية-إلى-متوسطة في مدارج الرقم القياسي للتنمية البشرية. وما يقرب من نصف هذه الدول المتاحة بشأنها بيانات عن حالة التقدم نحو هدف الالفية الانمائي المتعلق بالحد من الفقر ماضية على الوجه الصحيح في مسعاها إلى تحقيقه، في حين أن النصف الآخر إما أنه مقصر عن بلوغه بمسافة كبيرة أو أنه، كما هو عليه الامر في حالة واحدة، آخذ في التراجع إلى الوراء. وقد أخذت الدول الجزرية الصغيرة النامية توجه اهتماما متزايدا إلى القضاء على الفقر، الامر الذي يتسق مع التزامها باستراتيجيات التنمية المستدامة المتمركزة حول البشر وتنفيذ الاهداف الانمائية للالفية.

٢١ - وفي منطقة المحيط الهادئ، نجد أن بابوا غينيا الجديدة، وهي واحدة من البلدان القليلة التي تتوفر فيها بيانات حديثة عن الفقر، تدخل في عداد البلدان المقصرة في التقدم نحو هدف الالفية الانمائي المتعلق بالحد من الفقر. ومع أن الفقر المدقع نادر في الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة المحيط الهادئ، فإن الافتقار إلى إمكانات الوصول إلى الموارد الاقتصادية، والعمالة، والتعليم، والرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية أدى إلى الحرمان النسبي وفقر الفرص الضائعة. ونجد في كثير من الاحيان أن أكثر السكان حرمانا من المزايا هم النساء والاطفال، ومعهم فئات مهمشة مثل الاشخاص المعوقين.

٢٢ - وقد عملت الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة المحيط الهادئ على إدماج الاهداف الانمائية للالفية وما يرتبط بها من مؤشرات في عمليات التخطيط الوطني كما عملت على رصد تنفيذ تلك الاهداف. وبذلك جهود إقليمية لدعم وتعزيز الأنشطة الوطنية للتخفيف من حدة الفقر، من أمثلتها الجهود المبذولة من خلال خطة عمل منتدى جزر المحيط الهادئ بشأن التعليم الاساسي، وهي تُموّل في جزء كبير منها من خلال صندوق التنمية الاوروي التاسع التابع للاتحاد الاوروي فضلا عن الوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية.

٢٣ - ويساعد الشركاء في تنمية منطقة المحيط الهادئ على تقوية القدرات المؤسسية في مجال التحديد الكمي للفقر وتقييمه، وصوغ استراتيجيات محددة الاولويات، وتنفيذ ورصد برامج المساعدة المباشرة للحد من الفقر. ومع تنامي تركيز الجماعة الانمائية على التخفيف من حدة الفقر، ظهر اتجاه نحو ازدواج الجهود، ولهذا فإن هناك حاجة إلى زيادة التنسيق والتشارك في المعلومات بين جميع أصحاب المصلحة.

٢٤ - والفقر مشكلة اجتماعية خطيرة تواجه كل بلدان منطقة البحر الكاريبي، وقد اعتبرت تحديا رئيسيا والسبب الجذري لطائفة واسعة من ألوان المشاكل الاجتماعية-

الاقتصادية الاخرى التي تواجه هذه البلدان، وذلك كمشكلة الجريمة. والاطفال يشكلون نسبة كبيرة من الفقراء، وهم أشدهم تضررا به.

٢٥ - وجددت عدة بلدان من بلدان منطقة البحر الكاريبي تأكيد التزامها بتنفيذ المقررات التي انعقد الاتفاق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عُقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، وفي خطة العمل التوجيهية للقضاء على الفقر في منطقة البحر الكاريبي، التي اعتمدت في ترينيداد وتوباغو في عام ١٩٩٦. وقد وضعت سياسات وبرامج وخطط للحد من الفقر، واستُحدثت آليات تنسيقية، وأُجري عدد من الدراسات الاستقصائية الوطنية للحد من الفقر. وأنشئت صناديق للاستثمار الاجتماعي في عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، أو هي في سبيل الانشاء، وذلك لتلبية الحاجات الاساسية للفقراء.

٢٦ - وتتفاوت بلدان المناطق دون الاقليمية الداخلة في نطاق الدول الجزرية الصغيرة النامية في مناطق المحيط الاطلسي والمحيط الهندي والبحر الابيض المتوسط وبحر جنوب الصين من حيث معدلات الفقر السائدة فيها. مثال ذلك أن دخل حوالي ٤٠ في المائة من سكان ملديف هو دون مستوى خط الفقر الوطني البالغ ٥ دولارات في اليوم، في حين أن مستويات التنمية البشرية مرتفعة في البحرين. وتعمل الحكومات على رفع مستويات المعيشة بغية الحد من الفقر، وقد اعتمد الكثير منها استراتيجيات وطنية لهذا الغرض. وفي الكثير من البلدان، زيد التأكيد على التُّهَج التشاركية ومشاركة المجتمعات المحلية بغية تعزيز قدرات أكثر شرائح السكان فقرا عن طريق توفير الموارد، والائتمانات، والتدريب، وأسباب التمكين.

٢٧ - وتحتاج الحكومات إلى استحداث سياسات وأطر لتشجيع المشاريع التجارية الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتحديد حيوية القدرة الانتاجية، والحفز على توفير فرص العمالة. ومن المهم أيضا توخي الكفاءة في توفير الخدمات الحكومية وذلك عن طريق كفاءة الإدارة المالية السليمة والحكم السليم، المصحوبين بالتشاور على نطاق واسع وتحليل الآثار الاجتماعية.

٢٨ - وقد هبطت معدلات وفيات الاطفال، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالفقر، في كثير من البلدان خلال العقود الاخيرة، واستُحدثت خطط وبرامج ومبادرات لمتابعة خفض معدلات وفيات الاطفال في الاماكن التي كان التقدم فيها بطيئا. أما معدلات وفيات الامهات فهي واطئة في كثير من البلدان، وقد خُفِضَتْ بشكل ملحوظ، وبخاصة في عدة دول جزرية صغيرة نامية في منطقة البحر الكاريبي سبق فيها تحقيق الهدف الانمائي للالفية. وسجلت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية تحسنا في نوعية خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك

زيادة حضور المختصين المهنيين بالرعاية الصحية أثناء الولادة. بيد أننا نجد في البعض الآخر من تلك الدول، وبخاصة في منطقة المحيط الهادئ، أن محدودية إمكانيات الوصول إلى الخدمات الصحية، بما فيها برامج الصحة الإنجابية، لا تزال تمثل تحدياً. وهناك حاجة إلى الافراد المدربين وتقوية المؤسسات، بما في ذلك تحسين المراكز الصحية والمستشفيات المحلية.

٢٩ - وهناك منظمات حكومية دولية وعمليات سياسية إقليمية من منظمات وعمليات الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومن بينها اجتماعات رؤساء الحكومات، عمدت إلى منح ولايات لإنشاء لجان صحية وإنمائية إقليمية تعنى بالدعوة إلى مسألة الصحة ودراسة تلك المسألة والمساعدة على دفعها إلى الصميم من عملية التنمية، وتستعين بما تتمحور عنه البحوث الطبية وغيرها من البحوث العلمية من نتائج لكفالة الاستئارة بما فيما يتخذ من قرارات على جميع المستويات. غير أن أمثال هذه المبادرات، فضلاً عن الالتزام ببلوغ الاهداف الانمائية للالفية، تتطلب استثمارات إضافية في الصحة لتحسين حياة الفقراء والضعفاء.

٣٠ - وحققت جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية تقدماً كبيراً في سبيل المساواة بين الجنسين كما تزايد إدراكها للحاجة إلى إدماج قضية الجنسين في العمليات الرئيسية في مجال السياسة العامة والتخطيط. ومع إحراز تقدم ملحوظ في سبيل زيادة مشاركة النساء في التعليم والقوة العاملة، فإنهن مازلن ناقصات التمثيل بالنسبة إلى صنع القرارات سواء على صعيد المشاريع التجارية أو على الصعيد السياسي.

٣١ - وبالرغم من اتخاذ عدد من المبادرات الوطنية والاقليمية لمعالجة طائفة بأكملها من قضايا المرأة، فلا يزال يتعين عمل الكثير، بما في ذلك العمل من خلال توفير التدريب، وبخاصة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وهناك أيضاً حاجة إلى بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس لتحسين التحليل الجنساني لأغراض وضع السياسات العامة، وتشجيع إنشاء المؤسسات التي تستجيب للقضايا الجنسانية، وتحسين العلاقات بين الجنسين.

دال - مواطن ضعف خاصة

٣٢ - تم الإفصاح عن التحديات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج العمل، كما تكرر ذكر تلك التحديات فيما تلا ذلك من مناقشات. والدول الجزرية الصغيرة النامية تعاني تحديات ومواطن ضعف محددة ناجمة عن تفاعل عوامل من أمثال صغر الجماعات السكانية والاقتصادات، وضعف القدرات المؤسسية في القطاعين العام والخاص على السواء، والبعد عن الأسواق الدولية، وسهولة التأثر بالكوارث الطبيعية وتغير المناخ، وهشاشة التظم

الايكولوجية البرية والبحرية، وارتفاع تكاليف النقل، ومحدودية التنوع في الانتاج والتصدير، والاعتماد على الاسواق الدولية، وتركز الصادرات، وتقلب الدخل، والتعرض للصدمات الاقتصادية المتولدة خارج البلاد. وكان من نتيجة ذلك أن اقتصاداتها، بما في ذلك التجارة والتدفقات المالية والانتاج الزراعي، تتسم بتقلب يزيد عما تتسم به اقتصادات غيرها من البلدان^(٢). وقد سعت الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى التصدي بقوة للتحديات ومواطن الضعف هذه من خلال جهود وطنية وإقليمية متضافرة وجماعية ترمي إلى بناء القدرة على مقاومة الصدمات.

٣٣ - وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، اعترفت منظومة الأمم المتحدة بوجود التحديات الانمائية الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب ما تعانيه من حرمان من المزايا الهيكلية، وكان من نتيجة ذلك أنها لقيت اهتماما كبيرا من المجتمع الدولي. وقد تم مؤخرا التأكيد في مختلف المنتديات المختصة، ومن بينها منظمة التجارة العالمية، على السبب المبرر لاعتبار الدول الجزرية الصغيرة النامية فئة خاصة من البلدان هي بحاجة إلى معاملة متميزة وحسنة من جانب شركائها الاقتصاديين. والكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية ما فتئت تعتمد اعتمادا كبيرا من حيث إمكانيات دخول الاسواق على أفضليات تلاشت أو سوف تتلاشى. وهذه الدول تحتاج إلى دعم خاص للتعويض عن تلاشي الأفضليات، وذلك مثلا بتوفير الحوافز الاستثمارية أو المساعدة على التنويع الاقتصادي بغية الحد من الاعتماد على صادرات تواجه منافسة متنامية على الصعيد الدولي نتيجة لتحرير التجارة.

٣٤ - وهناك عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتبرها الأمم المتحدة أقل البلدان نموا بالاستناد جزئيا إلى ضعف وضعها الاقتصادي، فتجعلها بذلك مؤهلة لتلقي فوائد معينة تتصل بالتمويل والتجارة الدوليين. وفي السنوات الأخيرة، أثار التخرج المقترح لبعض هذه البلدان من مركز البلد الداخل في عداد أقل البلدان تقدما أسئلة حول فقدان تلك الفوائد. وهناك حاليا سؤال من هذا القبيل يتعلق بدولتين من الدول الجزرية الصغيرة النامية (هما الرأس الأخضر وملديف) مؤهلتين للتخرج بناء على الارتفاع النسبي للدخل الفردي فيهما وعلى مقاييس الرأسمال البشري. كما أن هناك ثلاث دول أخرى منها (هي كيريباتي وساموا وتوفالو) قد تصبح مؤهلة للتخرج في الاجل المتوسط. وفي هذه الحال، انعقد الاتفاق على الحاجة إلى اتباع سياسات تتوخى الانتقال السلس للبلدان المتخرجة، وهو هدف عبر عنه وكرّر تأكيده كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً - متابعة جدول أعمال برنامج العمل

ألف - تغير المناخ وارتفاع متوسط مستوى سطح البحر

٣٥ - يشكل تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر تهديدا رئيسيا بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. ذلك أن ارتفاع منسوب سطح البحر بسبب الاحترار العالمي يهدد ذات وجود عدد من تلك الدول، من بينها ملديف وتوفالو وجزر كثيرة أخرى في المحيط الهادئ. وبشكل مباشر أكثر، نجد أن الاحترار العالمي وتغير المناخ قد أديا إلى حصول زيادة في الاحداث الطقسية المتطرفة، والتقصّر المرجاني، والتحات الساحلي، والاخلال بالنشاط الزراعي، والامراض المحمّلة بالنواقل، وتناقص مرونة النظم الايكولوجية البرية والبحرية. ويهدد تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر بإلحاق أضرار اقتصادية بالغة بكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولاسيما في المناطق الكثيفة العمران الواقعة على السواحل. بما فيها من مباني وهياكل أساسية للاغراض السياحية، ومصايد أسماك وغيرها من الانشطة الاقتصادية الهامة. وقد خُصّص الكثير من الجهد لتقييم الضعف، وتخطيط التكيف، وبناء القدرات للتصدي للتهديد المتمثل في تغير المناخ. واشتمل هذا على طائفة من الانشطة الوطنية والاقليمية التمكينية الرامية إلى تقوية القدرة المؤسسية وشبكات المعلومات.

٣٦ - وفي منطقة البحر الكاريبي، اضطلع منذ عام ١٩٩٤ بعدد من الانشطة الاقليمية للتصدي لتغير المناخ، من بينها "التخطيط الكاريبي للتكيف مع تغير المناخ العالمي" و "تعميم التكيف مع تغير المناخ"، وكلاهما يموله "مرفق البيئة العالمية" ومانحون آخرون. وأنشأت الجماعة الكاريبية مؤخرا "مركز تغير المناخ"، الذي لايزال في أوائل مراحل تنفيذه والذي ستتطلب استدامته في الاجل الطويل المزيد من الدعم الدولي.

٣٧ - وفي منطقة المحيط الهادئ، اضطلع بجهود مماثلة في عام ٢٠٠٠ بإنشاء "الاطار الاقليمي للعمل المتصل بتغير المناخ وتفاوت أحواله وارتفاع منسوب سطح البحر" واستحداث "المبادرة الجامعة المتعلقة بتكيف الجزر في منطقة المحيط الهادئ". واضطلع بـ "مشروع المساعدة المتعلق بتغير المناخ في جزر المحيط الهادئ" بدعم من "مرفق البيئة العالمية"، و "برنامج الأمم المتحدة الانمائي"، و "برنامج البيئة الاقليمي لجنوب المحيط الهادئ"،^(٣).

٣٨ - وعلى الصعيد الدولي، زاد دعم المانحين في بعض المجالات. وفي المؤتمر التاسع لاطراف اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية المتعلقة بتغير المناخ (ميلانو، كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٣)، تم إبراز الحاجة إلى زيادة الدعم المقدم إلى الصناديق الاستثمارية بغية تيسير مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية. هذا إلى أن التصديق على بروتوكول كيوتو وتنفيذه

أمر مهم أيضا. كذلك دعمت منظومة الأمم المتحدة عددا من الأنشطة بوصفها جزءا مما تبذله الدول الجزرية الصغيرة النامية من الجهود المتعلقة بتغير المناخ، بما فيها المبادرات الشاملة لعدة قطاعات لدراسة تغير المناخ والصحة في مناطقها.

باء - الكوارث الطبيعية

٣٩ - لاتزال الدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة لضرر الكوارث الطبيعية والكوارث المنسوبة إلى البشر. ومنذ اعتماد برنامج العمل، عانت تلك البلدان جماعيا كل سنة آثار العديد من الاحداث الطقسية المتطرفة. وهي تواجه التحدي المستمر المتمثل في التعامل مع هذه الاحداث من حيث عدم إمكان توقعها ومعدل وقوعها وشدتها. وبالنظر إلى ما يترتب على الكوارث الطبيعية من تحويل للموارد من الخطط الانمائية الطويلة الاجل إلى مباشرة التعمير والتأهيل، فإنها تظل تشكل تحدياً هائلا للتنمية المستدامة بالنسبة إلى معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٠ - ووجهت الدول الجزرية الصغيرة النامية، في معرض مسعاها إلى بناء القدرة على مقاومة الكوارث، مزيدا من الاهتمام إلى التأهب للكوارث والتخطيط لها. كذلك وُجّه الاهتمام إلى العوامل التي تُنسب إلى البشر وتؤدي إلى تفاقم الضرر الذي تسببه الكارثة الطبيعية. وفي هذا الخصوص، تسعى الحكومات أكثر فأكثر إلى العمل بالشراكة مع الجماعات المتمركزة في المجتمعات المحلية لزيادة وعي الجمهور للوقاية من الكوارث والتخفيف منها وزيادة مشاركته في ذلك. وُوجّه جهد كبير أيضا إلى إنشاء وكالات لإدارة الكوارث، وعمدت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى إقامة نُظُم وطنية للإنذار المبكر ووضع خطط للتخفيف من الكوارث، بما فيها حوادث اندلاق النفط. ومع هذا فإن التخطيط للطوارئ والتأهب للاستجابة لايزالان ضعيفين في الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما أن مكاتب إدارة الكوارث والاستجابة إليها غير مزودة بما يكفي من الموظفين المدربين.

٤١ - واستُكمل العمل على الصعيد الوطني بمبادرات إقليمية أكثر تنسيقا للتأهب للكوارث ولإدارتها والانتعاش من آثارها. وهناك مشاريع بدأتها مؤسسات إقليمية من قبيل برنامج البيئة الاقليمي لجنوب المحيط الهادئ والوكالة المعنية بالاستجابة للكوارث والطوارئ في منطقة البحر الكاريبي وذلك بالتعاون والدعم المقدم من وكالات دولية. واضطلع بجهود إقليمية لتحسين مستوى خدمات الأرصاد الجوية وذلك بالنسبة إلى تغير المناخ والتأهب للكوارث على السواء. وعلى الصعيد الدولي، أخذ استعراض "استراتيجية يوكوهاما لعام ١٩٩٤" يستثير اهتماما مجددا بما في الاستراتيجيات الحالية من نواقص على الصعيدين

الوطني والاقليمي. والمقرر إعداد أنشطة للفترة الممتدة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥ لأغراض المؤتمر العالمي الثاني للحد من الكوارث، الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

جيم - المياه ومرافق الصحة العامة والفضلات

٤٢ - بالرغم من التطور الملحوظ الذي تحقق في مجال موارد المياه العذبة، نجد أن إدارة مستجمعات المياه لاتزال ضعيفة في الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب عدم كفاية المعدات التقنية، والموظفين التقنيين المدربين، والبيانات المتعلقة بشبكات المياه الجوفية، وتخطيط مستجمعات المياه، ونُظُم الإدارة. وقد أدى هذا إلى عدم كفاية رصد إمدادات المياه العذبة ونوعيتها. وهناك حاجة إلى العمل على مستوى المجتمعات المحلية على زيادة الوعي والفهم لما تحدثه أنشطة من قبيل التعدين والحراثة والزراعة من أثر على الموارد المائية. وتمثل رداءة مستوى عمليات التخلص من الفضلات السائلة، واستخدام الأسمدة ومبيدات الآفات، وزيادة تسرب المياه المالحة، تهديدات مستمرة لما يوجد في الدول الجزرية الصغيرة النامية من مصادر محدودة للمياه العذبة. وتُجَرَّب بنجاح في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية تكنولوجيات جديدة مثل آبار الكسح لاستخراج المياه الجوفية الجائفة فوق المياه المالحة والتناضح العكسي لتحلية المياه. وهناك نهج آخر فعال من حيث التكلفة لتحسين إمدادات المياه هو جني ماء المطر: وهو إن كان تاريخياً نصيبه الإهمال، فإنه أخذ يحظى بمزيد من الإقبال في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية.

٤٣ - وتحتل مرافق الصحة العامة درجة عالية من الأولوية بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بالنظر لما لقاذورات المجاري غير المعالجة من أثر على الصحة البدنية ونوعية المياه والبيئة. وقد شهدت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية في السنوات الأخيرة زيادات في الأمراض المعدية المعوية، ولاسيما بين الأطفال، نتيجة لتلوث المياه بقاذورات المجاري غير المعالجة. كما أن المياه المستعملة غير المعالجة التي تصب في المياه الساحلية أسهمت بشكل ملحوظ في اتخام تلك المياه بالمغذيات، وبالتالي إتلاف النُظُم الأيكولوجية الساحلية والشعب المرجانية. ويمكن أن تكون لمثل هذا التلوث آثار سلبية كبرى على السياحة بالإضافة إلى إضراره بالصحة والبيئة.

٤٤ - كذلك تستمر معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية في صراعها مع التحدي المتمثل في إدارة الفضلات الصلبة. إلا أن مما يحد من جهودها في هذا المجال عدم كفاية الموارد المالية، وضعف القدرات المؤسسية، والافتقار إلى الموظفين المدربين، وقلة الأمكنة المتاحة لدفن القمامة. وتفتقر أغلب تلك البلدان إلى تشريعات وسياسات وخطط ونُظُم فعالة في مجال إدارة الفضلات.

٤٥ - وعقد في كوبا في عام ٢٠٠٣ برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماع خبراء بشأن إدارة الفضلات حدد عدة تكنولوجيات على المستويين الوطني والمحلي يمكن تكييفها على الوجه المناسب مع حاجات الدول الجزرية الصغيرة النامية، علما بأن حاجاتها في هذا المجال كبيرة وبأن الدعم الدولي يمكن توجيهه عن طريق المؤسسات والمبادرات الاقليمية إن وُجدت.

دال - الموارد الساحلية والبحرية

٤٦ - لدى الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية مناطق ساحلية كبيرة ومناطق اقتصادية خالصة كبيرة جدا نسبة إلى حجمها وسكانها واقتصاداتها. ولمصائد الأسماك وغيرها من الموارد البحرية أهمية اقتصادية أساسية في الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، من حيث أنها توفر جزءا كبيرا من إمدادات الأغذية، والعمالة، والنشاط الاقتصادي، والدخل. وهذه الموارد مهددة بالإفراط في الاستغلال، والجُثي المدمر، والتلوث البري المنشأ، والتلوث الآتي من السفن، والتنمية الساحلية، وتغير المناخ، وأنواع الأحياء الغريبة الغازية.

٤٧ - ويأتي أعظم تهديد للبيئة الساحلية والبحرية من مصادر التلوث البرية، بما في ذلك القضايا البشرية، والنفايات السائلة الصناعية، والصرف الزراعي. وكان التصدي لهذه المسائل من الأمور التي ركّز عليها "برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية".^(٤) وورد دعم أيضا من "مرفق البيئة العالمية" في إطار مجالين من مجالات التركيز هما التنوع البيولوجي والمياه الدولية.^(٥)

٤٨ - وتمثل إدارة المناطق الساحلية والبحرية الكبيرة تحديا رئيسيا بالنسبة إلى التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ذلك أن معظم هذه الدول تفتقر إلى الموارد، والقدرة المؤسسية، والخبرة العلمية والتقنية الكفيلة بتوفير الرقابة والرصد والإدارة على الصعيد الوطني بشكل فعال. وتعمل المنظمات الاقليمية في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي على إقامة آليات تعاونية. وقد تحقق التقدم في التعاون الاقليمي في مجال مصائد الأسماك بطرق من بينها إقامة النُظُم القانونية. أما الدعم الدولي فقد استهدف مجالات محددة مثل تقييم الأرصاد السمكية، ومراقبة المحيطات ورصدها، والمدفوعات المباشرة لاستصدار تراخيص صيد الأسماك.

هاء - الموارد البرية

٤٩ - تتفاوت الدول الجزرية الصغيرة النامية تفاوتا كبيرا فيما بينها من حيث نوعية مواردها البرية ومدى توفرها. ونجد في الكثير من الحالات أن الأرض الزراعية الجيدة النوعية

مستغلة من قبل استغلالا كثيفا، الأمر الذي يطرح تحديات في مجال الأمن الغذائي في سياق استمرار نمو السكان. وقد تسبب استخدام الأراضي على غير الوجه الصحيح، وإزالة الأحراج، والافتقار إلى التخطيط الوافي بالغرض في تحات التربة في الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، والخطّ بذلك من مستوى موارد برية هي من قبل محدودة. وعلى الصعيد الاقليمي، تتعاون الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وفي إرساء البحوث المتصلة بإدارة الآفات والمحاصيل المحسنة. كما أنها اتخذت مبادرات لتنويع الإنتاج الزراعي استجابة إلى هبوط الإيرادات المتأتية من محاصيل التصدير التقليدية. وفيما يتعلق بمنتجات التصدير، هناك حاجة إلى تقوية مراقبة الجودة للوفاء بالمتطلبات المتزايدة الصرامة لأسواق التصدير.^(٦)

واو - الطاقة

٥٠ - إن النفط المستورد هو المصدر الرئيسي للطاقة التجارية الأولية بالنسبة إلى أغلبية الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو ذو أهمية أساسية للنقل وتوليد الكهرباء. وتكاليف توليد الكهرباء مرتفعة نسبيا بسبب تكاليف نقلها، وصغر نطاق شبكات التوليد، وصغر وتنثر المراكز السكانية. ويشكل ارتفاع تكاليف الطاقة الكهربائية عقبة في سبيل الاستثمار الأجنبي، وهو يمثل بالنسبة إلى معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية نسبة ملحوظة من تكاليف الاستيراد.

٥١ - ويمكن لخفض واردات الطاقة بالاستناد إلى توليد طاقة متجددة أو إلى زيادة كفاءة الطاقة واتخاذ تدابير لحفظها أن يسهم إسهاما محسوسا في تحسين الحالة الاقتصادية والبيئية للدول الجزرية الصغيرة النامية. غير أننا نجد في الكثير من تلك البلدان أن الوعي بكفاءة الطاقة وتدابير الحفظ محدود، كما نجد أفكارا خاطئة عن إمكانات الطاقة المتجددة وافتقارا إلى القدرة في مجال التكنولوجيات الجديدة المتصلة بالطاقة.

٥٢ - وفي معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية موارد طاقة متجددة يمكن تطويرها لخفض الاعتماد على واردات الطاقة. والكثير منها طوّر، أو هو يطور، الطاقة المائية، والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة الشمسية، والطاقة الريحية، وطاقة الكتلة الأحيائية، وذلك عن طريق الشراكة الخاصة/العامة في بعض الحالات. وفي عدد من تلك الدول، استُخدمت شبكات طاقة فلتائية-ضوئية شمسية صغيرة النطاق لتوفير الكهرباء على نطاق تجريبي في المناطق الريفية والجزر النائية، ولكن تحقيق كل ما تنطوي عليه من إمكانيات يتطلب بذل المزيد من الجهد على التمويل وعلى الترتيبات المؤسسية. وأصبحت الطاقة الريحية خيارا صالحا اقتصاديا للبقاء بالنسبة إلى خدمات الطاقة التجارية في كثير من الدول الجزرية

الصغيرة النامية نتيجة للابتكارات التكنولوجية التي ظهرت في الآونة الأخيرة. هذا وإن وقود الكتلة الأحيائية، المستمد في كثير من الحالات من المخلفات الزراعية أو الزراعية-الصناعية، هو بديل محتمل للوقود الأحفوري ومن شأنه أن يساهم في الدخول الزراعية أيضا.

٥٣ - واستخدام الفضلات العضوية، بما فيها قاذورات المجارير، والقمامة المنزلية، وورق المكاتب ونظم تحويل الفضلات إلى طاقة أو غاز حيوي يمكن أن يساهم في زيادة الاستقلال في مجال الطاقة في الوقت الذي يحد فيه من التلوث، ويساهم في التخلص من الفضلات، ويوفر مصدرا للأسمدة العضوية. ومن الموارد غير المستغلة أيضا موارد الطاقة الهائلة المتواجدة في محيط المنطقة المدارية وإن كان جعل استغلالها مجديا يتطلب ابتكارات تكنولوجية كبيرة.

٥٤ - وهناك حاجة إلى نقل التكنولوجيا وبناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. وقد أنشئت فرق عمل لوضع سياسات إقليمية تتعلق بالطاقة فضلا عن برامج لنشر واستخدام التكنولوجيات المتصلة بكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة. بيد أن الافتقار إلى تمويل يكفي للمضي إلى ما يتجاوز المشاريع النموذجية أو التجريبية يشكل عقبة أساسية في هذا الخصوص. وهناك أيضا صعوبات عملية، تتعلق بأطر السياسة العامة والتشريع في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، تمنع انتشار تطبيق هذه التكنولوجيات على نطاق واسع. وقد أتيح دعم دولي لدراسة أمثال هذه العقبات.

زاي - التنوع البيولوجي

٥٥ - تتوفر الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، نتيجة لانعزالها الجغرافي، على عدد كبير من الأنواع الفريدة من النباتات والحيوانات، فتساهم بذلك إسهاما كبيرا نسبيا في التنوع البيولوجي العالمي. غير أن نظمها الإيكولوجية صغيرة ومعرضة للاختلال بتغير المناخ أو الأنشطة البشرية الأخرى. ولهذا فإن في الدول الجزرية الصغيرة النامية كثير من الأنواع النادرة المهددة والمعرضة للخطر^(٧). وتعتبر الشعب المرجانية نظاما إيكولوجية غنية بشكل خاص ومهددة. ويشكل مرفق البيئة العالمية مصدر دعم رئيسي لحماية التنوع البيولوجي في الدول الجزرية الصغيرة النامية وذلك من خلال دوره بوصفه الآلية المالية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

٥٦ - وجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية هي أطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وقد وضع معظمها استراتيجيات وطنية في مجال التنوع البيولوجي. إلا أن التقييدات المالية والتقييدات المتصلة بالموارد الأخرى أدت إلى تقويض جهودها الرامية إلى تنفيذ هذه الاستراتيجيات الوطنية. والمنتظر أن تستفيد هذه الجهود من قرار الأطراف في مؤتمرهم المنعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٤ بتعزيز العمل بشأن التنوع البيولوجي في الجزر^(٨).

وتعتبر الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية أن حماية المعارف التقليدية المتصلة بالتنوع البيولوجي مهمة جدا أيضا. وهذا مجال يلزم فيه إيلاء المزيد من الاهتمام له على الصعيد الدولي بالنظر إلى استمرار الافتقار إلى معايير دولية مقبولة لمنح حقوق الملكية الفكرية لمجتمعات محلية أو لكيانات متعددة.

٥٧ - وفي الوقت نفسه، تُبلغ الدول الجزرية الصغيرة النامية أن التنقيب البيولوجي والقرصنة البيولوجية مازالا يتسعان، وهي توصي باتباع نُهج إقليمية في وجه القدرات والموارد المحدودة. كما أن تقوية الشبكات والشراكات بغية توفير الدعم المستمر لما هو موجود من مناطق الحفظ المستندة إلى المجتمعات المحلية وتشجيع إنشاء مناطق جديدة منها تعتبر أيضا طريقة فعالة لتحقيق تنمية مستدامة حقا وكفالة الحفظ في مناطق محمية على مستوى المجتمعات المحلية. وهناك حاجة إلى نُهج منهجية متكاملة للتصدي لمسائل التنوع البيولوجي. وتقديم المزيد من الدعم الدولي لهذا التكامل سيكون أكثر فائدة في الأجل الطويل مما شُهد حتى الآن من المساعدات القائمة على المشاريع.

حاء - النقل والمواصلات

٥٨ - إن كون أن الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية منعزلة ونائية معناه أن للنقل والمواصلات دورا مركزيا في حفظ الاتصالات والروابط مع بقية أنحاء العالم. وشبكات النقل والمواصلات في الدول الجزرية الصغيرة النامية مجزأة في كثير من الحالات، ومرتفعة الكلفة بسبب احتكارات الخدمات، وهي عموما سيئة التطوير والصيانة. وأدى سوء التخطيط للأجل الطويل وتقييم الاحتياجات إلى عدم كفاية صيانة الأصول القائمة وتكوين أصول جديدة.

٥٩ - وارتفاع تكاليف النقل، الناجم عن بعد المسافات وعدم توفر الحجم، يضيف كثيرا إلى تكاليف التعامل التجاري في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أجريت مؤخرا بدعم من الأمانة العامة للكمونولث دراسة^(٩) خلصت إلى أن مغارم الصغر، التي هي أكبر في حالة الصادرات منها في حالة الواردات، ضخمة جدا، ولاسيما بالنسبة إلى النقل البحري. كما أن التجارة الصغيرة النطاق تنطوي أيضا على تأخيرات حتى يتم تجميع شحنات أكبر.

٦٠ - وتحديات سوقيات النقل التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية يمكن أن تكون كبيرة. فعلى الناس في كيريباتي وولايات ميكرونيزيا الموحدة أن يسافروا من طرف من ولاياتهم الأرحيلية إلى الطرف الآخر عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية. ويُعقد روابط النقل بين البلدان في كل منطقة من المناطق عدم تنسيق جداول الرحلات الصادرة عن الخطوط الجوية، التي تفرض السفر بصورة غير مباشرة من خلال ما أصبحت محاور بحكم

الواقع مثل فيجي وبورتوريكو. ولم تنصّد السياسات العامة الاقليمية على نحو فعال حتى الآن لهذه المشكلة التي تعرقل تنمية التجارة والسياحة.

٦١ - وينطوي التطور السريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على إمكانية الحد من عزلة الدول الجزرية الصغيرة النامية بتوسيع نطاق اتصالها ببقية أنحاء العالم. وهذا بدوره يفتح الباب لفرص اقتصادية جديدة محتملة، استغلتها تلك البلدان بدرجات متفاوتة - من أمثلتها معالجة المعلومات من بُعد، والدعم التقني، وخدمات مراكز المكالمات الهاتفية. وفي سياق تطور العلم والتكنولوجيا في الدول الجزرية الصغيرة النامية، توجد مبادرات وليدة ترمي إلى تعزيز الإلمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنمية المهارات. ويلزم تقديم دعم دولي لتطوير البنى التحتية فضلاً عن مساندة تشجيع اتباع سياسات عامة ملائمة.

٦٢ - وفي حين أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تدرك ما تنطوي عليه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من إمكانيات، فإن هناك فجوة رقمية داخل تلك الدول وفيما بينها نجد معها أن التكنولوجيات الجديدة بدأت الآن فقط في التوغل في الكثير منها. وتهدد التأخرات في استغلال الفرص التي تتيحها هذه التكنولوجيات بمواصلة زيادة الثغرات، وهي ثغرات واسعة من قُبَل، فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ولاسيما منها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٣ - وفي مسعى لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، عملت الأمم المتحدة بالشراكة مع كيانات إقليمية ووطنية للمساعدة على إنشاء "الإذاعة اللاسلكية والإنترنت لإبلاغ المعلومات الجوية-المائية والمناخية" (Communication of Hydro-)Radio and Internet for the Meteorological and Climate-related Information (RANET-Pacific)، والمقصود بها ربط الأماكن النائية في المحيط الهادئ بمصادر حيوية للمعلومات مثل "شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية" (Small Island Develop-ing States Information Network) (اسمها المختصر "إيس-آي-دي-إيس نيت" SIDSNet). وستبني "رانيت-باسفيك" على أساس من مشروع "رانيت - أفريقيا"، وهو مشروع ناجح يستعمل إرسال البيانات بالساتل، ومذاييع تشتغل بالتدوير اللولبي (لا بطاريات ولا كهرباء)، وحواسيب تشتغل بالطاقة الشمسية، ومرسلات إذاعية مكتبية. وتقدم "رانيت - أفريقيا" معلومات حيوية عن الطقس والمياه والمناخ إلى قرى نائية في أفريقيا، وكان لها أثرها الإيجابي على الإنتاج الزراعي وعلى استخدام المتوفر من المياه العذبة. والمتوقع أن يُستطاع تحقيق نتائج مماثلة في منطقة المحيط الهادئ. وبالإضافة إلى ذلك، توسع مشروع "إيس-آي-دي-إيس نيت" ليكون له وجود إقليمي في كل المناطق الثلاث للدول

الجزرية الصغيرة النامية، مع مراكز في جامايكا وموريشيوس وساموا. وهناك شراكة متنامية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبشر أيضا بوضع برنامج عمل أكثر تكاملا للشبكات التي تشمل الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإعداد قائمة بخبراء تلك البلدان، وأفضل ممارساتها، وقصص النجاح فيها. ويلزم تقديم المزيد من الدعم الدولي لتطوير البنى التحتية وصوغ السياسة العامة.

طاء - التكنولوجيا

٦٤ - يمثل كل من إمكان الحصول على التكنولوجيا الملائمة وتطبيق تلك التكنولوجيا تحديا مستمرا بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. والمجالات المحددة لتطبيق العلم والتكنولوجيا مترامية الأطراف، وهي تشمل الزراعة، والحراجة، ومصايد الأسماك، والموارد المائية، والعلوم البحرية، والطاقة، وتغير المناخ، وإدارة وتخطيط الاستغلال العقاري، والنقل، والتنمية المستدامة. وقد كان التمويل المتاح للدول الجزرية الصغيرة النامية لهذا الغرض جد محدود. ويُبرز الإفتقار إلى القدرات في العلم والتكنولوجيا الدور المحتمل للجامعات الإقليمية والوطنية الكائنة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. غير أن مؤسسات التعليم الثالثة في هذه الدول واجهت، إلى حد كبير، كثيرا من التحديات في تحقيق الانتقال من التعليم التقليدي إلى إنتاج شكل التعليم وأعمال البحث والخدمات الاستشارية الشامل لعدة تخصصات والمطلوب لتنمية قدرة الأفراد والمؤسسات والنظم اللازمة للاستجابة إلى التحدي المتمثل في التنمية المستدامة. وعلى هذا فإن اقتراح إنشاء اتحاد لجامعات الدول الجزرية الصغيرة النامية يمكن أن يساعد كثيرا على مواصلة استحداث تكنولوجيات ملائمة لتلك البلدان.

رابعا - المسائل الناشئة

ألف - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)

٦٥ - على الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضا أن تتصدى لمسألة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)، الذي أخذ يزداد انتشارا في كثير من البلدان. ولفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أثر مدمر بشكل خاص على البلدان ذات الأعداد المحدودة من قوى العمل الماهرة، إذ أنه يلحق أضرارا بالغة باقتصاداتها مع وقوع الناشطين اقتصاديا فريسة للأمراض المرتبطة بالإيدز، وانخفاض مستويات الدخل، وتمزق النسيج الاجتماعي. وإدارة شؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي مسألة صحية عاجلة ومسألة إنمائية على السواء.

٦٦ - ومعدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو شاغل رئيسي في منطقة البحر الكاريبي، التي يُعدّ فتكه بها أشد منه في أي منطقة أخرى باستثناء أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ويقدر معدل انتشار الإصابة بالفيروس بين الكبار في تلك المنطقة بنسبة ٢،٣ في المائة، وهناك بلدان يزيد المعدل فيها عن هذا بكثير. وقد انتقل وباء الإيدز في منطقة البحر الكاريبي إلى جماعات السكان الأصغر سناً، ولاسيما منهم الإناث. وبدأ فعلاً في إحداث أثره في مجتمعات واقتصادات منطقة البحر الكاريبي في شكل ما يؤدي إليه من فقدان الإمكانيات البشرية والإنتاجية ومن تكاليف اقتصادية. وتحدث معظم حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الذين تقع أعمارهم ما بين الخامسة عشرة والتاسعة والثلاثين، أي الفئة العمرية الرئيسية في مجالي الإنتاج والإنجاب.

٦٧ - ونجد أن المؤتمر الإقليمي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي انعقد في بربادوس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، اعتُبر على نطاق واسع اللحظة المُحدّدة في الوعي الإقليمي والالتزام بالاستجابة القوية لهذا الوباء العام في منطقة البحر الكاريبي. وتشمل التدابير العملية التي دعت إلى اتخاذها البلدان إدخال العلاج المضاد للفيروسات، والاضطلاع على نطاق وطني بحملات توعية بالإيدز وبالبرامج التثقيفية في شؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتنفيذ برامج وطنية للوقاية من الإيدز ومكافحته.

٦٨ - وفي منطقة المحيط الهادئ، اضطلع منذ عام ١٩٩٤ بعدد من الأنشطة التي تستهدف فيروس نقص المناعة البشرية. ومع أن معدل الانتشار المعروف بقي منخفضاً نسبياً في معظم البلدان، فإن مستويات عوامل الخطر المحتمل لانتقال فيروس نقص المناعة البشرية مرتفعة. ومن عهد أقرب، حصلت زيادة ملموسة في زخم جهود المنطقة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، مع اتخاذ مبادرات جديدة ذات شأن من بينها المشروع الإقليمي المنفذ في إطار "الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا"، الذي سيعزز العلاج والرعاية والوقاية والمراقبة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ١١ بلداً.

٦٩ - وفي بلدان المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر جنوب الصين أخذ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يصبح أوسع انتشاراً. مثال ذلك أن أوائل حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الرأس الأخضر سُجّلت في عام ١٩٨٦. وفي عام ١٩٩٧، قُدّر معدل الإصابات بما بين ١،٥ و ٢،٠ في المائة.

٧٠ - وقد استجابت كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بإنشاء مجالس أو لجان رفيعة المستوى تكلف بتسيير وتنسيق ورصد المكافحة والوقاية. وفي بربادوس، يتولى ديوان رئيس الوزراء مسؤولية إدارة شؤون فيروس نقص

المناعة البشرية/الإيدز. وفي العقد التاسع من القرن العشرين، أعدت حكومة الرأس الأخضر برنامجاً وطنياً بشأن مكافحة الإيدز، وتستهدف الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من الشباب، وأطفال الشوارع، والبحارة، وصيادي السمك، والعسكريين، والمعتقلين. ووضعت موريشيوس منذ عام ٢٠٠١ استراتيجية وطنية لمكافحة الإيدز تُشرك جميع أصحاب المصلحة وتتضمن حوافز للمنظمات غير الحكومية للانضمام إلى الجهود المبذولة في هذا الخصوص.

باء - الأمن والحكم

٧١ - تعمل الدول الجزرية الصغيرة النامية على التصدي لقضايا السلم والأمن، والاستقرار السياسي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان باعتبارها عوامل هامة في تعزيز الحكم السليم والنهوض به. ويتبدى بين المستثمرين والمواطنين الدوليين إحجام متزايد عن تخصيص الأموال لبلدان تفتقر إلى ما تأتي به سيادة القانون، والشفافية، والمساءلة من استقرار في إدارة الحكومة. والدول الجزرية الصغيرة النامية تعتبر مكافحة الفساد أمراً لا يمكن الاستغناء عنه إذا أريد إيجاد حكومات أكثر فعالية تتسم بالعدل والكفاءة.

٧٢ - وتمثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، مثل غسل الأموال والاتجار بالمخدرات غير المشروعة وبالأسلحة، شاغلاً مستمراً للدول الجزرية الصغيرة النامية. كما يمثل تزايد الجرائم وعدم كفاية الأمن الوطني تحديات بالغة بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي بوجه خاص. ومن الأمور المقلقة بشكل خاص بالنسبة إلى ما يقرب من جميع البلدان هو تزايد النقل العابر للمخدرات غير المشروعة والأسلحة الصغيرة وسرعة ازدياد معدل وقوع الجرائم العنيفة. وتستجيب معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية لهذه التحديات عن طريق اتخاذ أنواع شتى من المبادرات الرامية إلى مكافحة الجريمة والتوسع في المراقبة. إلا أن محدودية قدرة الوكالات المعنية بإنفاذ القوانين وغيرها من الوكالات المعنية بالمكافحة وعدم كفاية الأطر القانونية مازالا يعملان على تقويض جهود تلك الدول.

٧٣ - وأبرزت الأحداث الإرهابية الأخيرة وما يرتبط بها من الأنشطة هشاشة أكثر قطاعات اقتصادات المنطقة إنتاجية. وزاد من تفاقم هذا ما فرض من التزامات دولية بالتصدي لهذه الشواغل الأمنية الجديدة. وتترتب على جميع البلدان التزامات بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن ما تسببه الأعمال الإرهابية من تهديدات للسلم والأمن الدوليين. وقد أوجدت هذه الالتزامات صعوبات خاصة لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولاسيما منها ذات المناطق الساحلية والأرخبيلات الشاسعة المكلفة برصدها.

جيم - الثقافة

٧٤ - بدأت الدول الجزرية الصغيرة النامية تدرس على نحو أوثق أهمية الثقافة والتنمية الثقافية في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لتنميتها المستدامة. ويتزايد إدراكها أن أي استراتيجية إنمائية فعالة بالنسبة إليها يجب أن تعترف بالحقائق التاريخية والثقافية الفريدة للشعب المعني وأن تستجيب إلى تلك الحقائق. وتقوم الثقافة بدور حاسم في رعاية التنمية المستدامة من حيث أنها تمثل تكييف السكان الجماعي مع بيئاتهم وتحدد مقداراً كبيراً من المعارف القيمة. والثقافة أيضاً قوة من قوى التماسك الاجتماعي، والاستقرار، وصون السلم والأمن.

٧٥ - والدول الجزرية الصغيرة النامية قائمة الآن بإعادة تقييم دور الثقافة في تنفيذ برنامج العمل لأنه يتيح الفرصة لإطلاق الإمكانيات الخلاقة لشعوبها وإيجاد صناعات ثقافية نابضة بالحياة. وهناك فوائد اجتماعية-ثقافية واقتصادية يمكن أن تُجنى من إيجاد صناعات تشمل الثقافة والتسليّة في مجالات من أمثال الموسيقى، والفن، والصناعات اليدوية، والآداب، وفن الطبخ، والأزياء، والمهرجانات، والمسرح، والسينما، والسياحة الثقافية. هذا وإن إمكانيات تحويل القدرات الإبداعية الكامنة في الناس إلى أنشطة وصادرات صالحة للأغراض التجارية ولخلق العمالة والثروة تعتبر إمكانيات كبيرة ولكنها في معظمها غير مستغلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧٦ - ويرجح أن يكون لتنمية هذه الصناعات الإبداعية، التي تعتبر بحسب توثيق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أسرع الصناعات نمواً في الاقتصاد العالمي اليوم، أثر إيجابي على حياة الفقراء، وبخاصة منهم الشباب والنساء في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك بالنظر إلى أن هذه الفئات هي التي تنجذب على الدوام مبدعي المنتجات والخدمات الثقافية. ومما له أهميته أنها تتيح للموهوبين من الشباب فرصاً تقدم بدائل عن الجريمة والمخدرات. أما السياحة الثقافية فإنها تعزز وتنوع المنتج السياحي في الوقت الذي تشجع فيه على تشديد الحساسية تجاه البيئة.

٧٧ - ونجد على هذا أن الصناعات الأهلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية أصبحت تعتبر أكثر فأكثر طريقة لتنويع الاقتصادات وتعزيز المزايا النسبية في البيئة الاقتصادية العالمية. وفي هذا السياق، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات لحماية التراث الثقافي الطبيعي المحسوس وغير المحسوس وحقوق الملكية الفكرية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وصوغ السياسات الثقافية،

وتوجيه التركيز إلى السكان الأصليين، وإيجاد صناعات ثقافية إبداعية تتيح فرصا اقتصادية ذات شأن لكل من التنمية الوطنية والإقليمية.

خامسا - وسائل التنفيذ

ألف - الآليات المؤسسية لتنفيذ برنامج العمل

٧٨ - هناك أدلة كثيرة على ما تبذله الدول الجزرية الصغيرة النامية من جهود في سبيل تنفيذ برنامج العمل. وقد أحرز تقدم محسوس في هذا الخصوص بدعم المجتمع الدولي، وعلى الأخص بمساعدة المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ووكالات منظومة الأمم المتحدة. ويتجلى هذا في تنفيذ التشريعات وتكوين الأطر التي تكفل اتباع نهج أكثر تكاملية وتنسيقا تجاه الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتصميم سياسات تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى كفاءة حماية البيئة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية مع العمل على إتاحة النمو الاقتصادي المستدام والعدالة الاجتماعية.

٧٩ - وكان هناك أيضا اعتراف أوسع نطاقا بأهمية اتخاذ نهج تشاركي شامل تجاه التنمية المستدامة. وعلى هذا فإن معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية استتت تشريعات وأنظمة لتعزيز الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وأنشأت مؤسسات محلية ووطنية، وكونت شراكات مع المجتمع المدني، وسعت إلى أن تشجع على نطاق أوسع على المستوى المحلي توليد الوعي بالتنمية المستدامة والمسؤولية الفردية والجماعية في كفاءة النهوض بها.

٨٠ - ووجه أيضا اهتمام أكبر إلى صوغ وتنفيذ استراتيجيات وطنية وخطط عمل في قطاعات أساسية، وبخاصة منها إدارة المناطق الساحلية، وإدارة مستجمعات المياه، والتخطيط الحضري، وإدارة النفايات، وإيجاد مصادر للطاقة المتجددة. ومن الملحوظ مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية على نطاق واسع في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من الأطر الإنمائية. ومعظم هذه الدول هي أطراف في اتفاقية قانون البحار وما يرتبط بها من اتفاقات مثل الاتفاق المتعلق بإدارة الأرصد السمكية المتداخلة، كما أنها صدقت على الاتفاقية الاطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية مكافحة التصحر. وهي أيضا ناشطة في المشاركة في الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن وبرنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد بذلت على الصعيدين الوطني والإقليمي جهود ترمي إلى وضع سياسات ملائمة لكفالة الامتثال لهذه الاتفاقات وتوعية الجمهور بالنظم التي أقامتها.

٨١ - وتجري متابعة معظم هذه الجهود في إطار التقييدات المترتبة على محدودية الموارد المالية وضعف القدرات المؤسسية والبشرية والتكنولوجية. وسيلزم ضخ قدر ملحوظ من الموارد الجديدة لدعم إدماج التنمية المستدامة في التيار الرئيسي للسياسة الوطنية.

٨٢ - وفي هذا الخصوص، واجهت الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات في التنفيذ والامتثال، ترجع في كثير من الحالات إلى عدم وجود أفراد ذوي خبرة ومؤسسات مجهزة بشكل يؤهلها للوفاء بالمتطلبات في مجال إعداد التقارير وغيره من المجالات، بما فيها مجالا الإصلاح التشريعي وإصلاح السياسة العامة، وإلى عدم كفاية الموارد التي تكفل الرصد والإنفاذ على نحو فعال. وقد وجد أن المتطلبات في مجال إعداد التقارير تتسم بفداحة خاصة بالنظر إلى عدد الإتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من الإتفاقات الإطارية التي تقتضي تقديم تقارير منتظمة. هذا ويعتبر ترشيد المتطلبات في مجال إعداد التقارير أمرا مستصوبا.

٨٣ - وكثيرا ما تولت المنظمات الإقليمية سدّ الثغرات في القدرات الوطنية، ولاسيما فيما يتعلق بالافتقار إلى الأفراد ذوي المهارة العالية والتكنولوجيا المناسبة. وقد كان لإدماج النهج الإقليمي بوصفه استراتيجية محورية في تنفيذ برنامج العمل أثر فعال بشكل خاص من حيث أنه أدى إلى تيسير إتاحة الاشتراك في الموارد الترة، من مالية وبشرية ذات مهارة وتكنولوجية. وقد شجعت هذه الاستراتيجية على زيادة الكفاءة والاتساق في التنفيذ. وبالإضافة إلى إدارة البرامج الإقليمية للتنمية المستدامة وتعزيز التنسيق داخل المنطقة الإقليمية الواحدة، قدمت هذه المؤسسات دعما قيما في شكل بحوث ومشورة تقنية ومتعلقة بالسياسة العامة في مجالات اختصاصها. وتابعت كل من اللجان الاقتصادية الإقليمية والمنظمات التقنية والحكومية الدولية التنفيذ على الصعيد الإقليمي.

٨٤ - وفي منطقة المحيط الهادئ، يسهم كل من برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، وأمانة لجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ، ومنتدى جزر المحيط الهادئ إسهاما ملحوظا في تحديد الاستراتيجيات الإقليمية المتبعة في دعم برنامج العمل على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويُحقّق هذا عن طريق برامج فعالة للغاية تدعم بناء القدرات، وإعداد السياسات، وتنسيق الإجراءات الوطنية والإقليمية.

٨٥ - وفي منطقة البحر الكاريبي، يُتّبع تقديم الدعم الإقليمي إلى برنامج العمل من خلال برنامج عمل مشترك تابع للمقر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأمانة الجماعة الكاريبية، التي تقوم بصورة مشتركة بدور الأمانة المؤقتة لبرنامج العمل. وجرّت تعبئة دعم إقليمي أوسع نطاقا لتنفيذ برنامج العمل من خلال مجموعة التعاون المشتركة بين الوكالات، التي تشمل شبكة من المنظمات الإقليمية الكاريبية فضلا

عن المكاتب الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة. ومن المستصوب متابعة تعزيز التنسيق الإقليمي لتنفيذ برنامج العمل في منطقة البحر الكاريبي.

٨٦ - وبينت الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر جنوب الصين هي أيضا الحاجة إلى آلية تنسيق لتنفيذ برنامج العمل. ولا يتولى خدمة المنطقة حاليا غير لجنة المحيط الهندي، التي ينتمي إلى عضويتها عدد محدود من بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر جنوب الصين. وتقوم لجنة المحيط الهندي بدور الأمانة المؤقتة لبرنامج العمل، وهي تعمل بكثير من التقييدات من حيث الموارد البشرية والمالية.

٨٧ - ويعتبر تعزيز البنى التحتية المؤسسية الإقليمية نهجا كفؤا وفعالا للتنفيذ الشامل لبرنامج العمل ولدعمه. ذلك أنها تقدم، بالإضافة إلى المزايا المتصلة بالنطاق في كل من المناطق الإقليمية، أكثر الآليات فعالية للتعاون الأقاليمي بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهو تعاون علقت تلك الدول عليه أهمية كبيرة. والنطاق الذي يمكن لهذه المؤسسات أن تضطلع به بالبحوث المتعلقة على وجه التحديد بالدول الجزرية الصغيرة النامية له هو أيضا أهميته الخاصة من حيث أن معظم تلك الدول تفتقر إلى القدرة على جمع البيانات بصورة منهجية دقيقة، ولهذا فإنه لا تتوفر في الكثير من الحالات بيانات تذكر عن الدول الجزرية النامية الأصغر لتوجيه صنع القرارات على الصعيدين الوطني والإقليمي أو إرشاد الوكالات الإنمائية والبلدان المانحة.

٨٨ - وقد استفاد تنفيذ برنامج العمل واستراتيجيات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من الدعم الجاري الذي تقدمه الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف، ولاسيما المنتمية منها إلى منظومة الأمم المتحدة، التي أسهم عدد منها بمساهمات هامة في جمع بيانات تتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه التحديد. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالإضافة إلى ما نشره في إطار مجموعته الصادرة بعنوان *Global Environment Outlook* ("التوقعات المتصلة بالبيئة العالمية") من بحوث قيمة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية، دعما إقليميا ووطنيا إلى تلك الدول في كثير من المجالات، من بينها إدارة المناطق البحرية المحمية، ومكافحة مصادر التلوث البرية، وإدارة وتقييم الشعب المرجانية، ومبادرات شتى في مجال الحفظ ترتبط ببرنامج البحار الإقليمية التابع له.

٨٩ - وكان لما قدمته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من مساعدة بشأن استخدام المحاصيل المقاومة للأعاصير وطرق الحراثة، ومن دعم لتنفيذ مدونة السلوك الصادرة عنها بشأن كفاءة صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية عن طريق

تعزيز إدارات مصايد الأسماك، ومن معلومات ومشورة بشأن سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي، كان لكل هذا قيمة كبيرة. ومما له أهمية خاصة أيضا ما تقوم به منظمة الأغذية والزراعة من جمع البيانات والتحليل الإحصائي بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه التحديد.

٩٠ - وتجمع مبادرة "صوت الجزر الصغيرة" التي اتخذها اليونسكو بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين الطباعة والإذاعة اللاسلكية والتلفزة وغير ذلك من وسائل الإعلام في التشجيع على مشاركة المجتمع المدني، بما فيه الشباب، في مناقشات عن القضايا الإنمائية ذات الأهمية الجوهرية، وتمثل هذه المبادرة أحد نجاحات اليونسكو الأحدث فيما تبذله من جهود لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية. وإسهام اليونسكو في تنمية الثقافة وتعزيز الفرص المتاحة للشباب يزداد أهمية بالنسبة إلى هذه الدول التي تسعى إلى متابعة تنمية الصناعات الثقافية واستغلال إبداع الشباب في الوقت الذي تستحدث فيه فرصا مدرة للدخل لهم.

٩١ - وأسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إسهاما ملحوظا في تنمية القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، كان آخرها إسهامه من خلال "برنامج بناء القدرات لعام ٢٠١٥"، الذي تولى رعاية سلسلة من حلقات العمل الرامية إلى بناء مرونة الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بمواطن الضعف المتأصلة فيها من خلال تنمية القدرات في قطاعات ومجالات أساسية محددة في برنامج العمل.

٩٢ - وستستمر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من خلال وحدتها المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية، في تقديم الدعم الموضوعي لتنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك عن طريق إعداد تقارير ودراسات تحليلية ترصد التنفيذ وتستعرض التقدم المحرز؛ وتقديم الدعم الموضوعي في متابعة خطة تنفيذ جوهانسبرغ المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وإسداء الخدمات الاستشارية المتصلة بالتعاون التقني، بما في ذلك عن طريق "إيس-آي-دي-إيس نيت" (SIDSNet)؛ وتضمين هذه العملية الجهود والأنشطة الجماعية لوكالات منظومة الأمم المتحدة من خلال التنسيق الذي تضطلع به فرقة عمل مشتركة بين الوكالات.

٩٣ - وسيضطلع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بالدعوة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية وذلك بالشراكة مع الأجزاء ذات الصلة من الأمم المتحدة وكذلك مع المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات الوقفية. وسيساعد المكتب في تعبئة الدعم الدولي والموارد من أجل تنفيذ برنامج العمل ومتابعته بصورة منسقة.

٩٤ - واستمرار الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة وجماعة المانحين الدوليين أمر ضروري لتنفيذ برنامج العمل تنفيذا له معناه.

باء - تنمية القدرات والتعليم

٩٥ - لاتزال تنمية القدرات تشكل واحدا من أمس الاحتياجات بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في نشدها للتنمية المستدامة. ذلك أن ضعف المؤسسات الوطنية والافتقار إلى القدرات الإدارية والتقنية مازالا يعيقان الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ولاسيما في الدول الجزرية النامية الأصغر، وكانت مشاركة أصحاب المصلحة محدودة. هذا إلى أن القدرة على الرصد والتقييم محدودة هي أيضا، شأنها في ذلك كشأن القدرة على جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها.

٩٦ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية دعما قيما في هذا الخصوص من خلال برنامجه لبناء القدرات للقرن ٢١ وبرنامج لبناء القدرات للعام ٢٠١٥، هذان البرنامجان اللذان عززا القدرات الوطنية والإقليمية على تقييم مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات أساسية قطاعية وشاملة لعدة قطاعات وذلك بهدف تحديد الاستجابات المتكاملة الفعالة الرامية إلى تعزيز مرونة تلك الدول. وقد تركزت الجهود على تعزيز مؤسسات القطاع العام والخاص وكذلك على تطوير التخطيط السليم على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٩٧ - ومع هذا، وبرغم هذه الجهود، لم تحقق الدول الجزرية الصغيرة النامية القدرة اللازمة للتخطيط الفعال. إن التخطيط الكفؤ - الذي يشرك شركاء القطاع العام والخاص على السواء على الصعيدين القطاعي والشامل لعدة قطاعات - أمر له أهميته الأساسية بالنسبة إلى أي استراتيجية ترمي إلى التصدي لمواطن الضعف عن طريق بناء المرونة. مثال ذلك أن التخفيف من مواطن الضعف البيئية يتطلب استجابة كلية على الصعد الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية. وبناء المرونة تجاه مواطن الضعف الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية يتطلب نهجا متكاملا شاملا لعدة قطاعات بالنسبة إلى صنع القرارات وتخطيط السياسات العامة، والأخذ بترتيبات استشارية منسقة فيما بين جميع أصحاب المصلحة في التنمية. والدول الجزرية الصغيرة النامية تأخذ أكثر فأكثر في الحسبان ترابط صنع القرارات واتخاذ الإجراءات فيما بين القطاعات في معرض تنفيذ برنامج العمل.

٩٨ - ولا يوجد على الصعيدين المهني والتقني غير عدد محدود جدا من الموظفين الفنيين في الدول الجزرية الصغيرة النامية يملكون المعارف والمهارات اللازمة لتحقيق التكامل الفعال بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاث. يضاف إلى ذلك أن هجرة الموظفين الفنيين الماهرين قد قلص

مجموعة الموظفين الفنيين التي هي محدودة أصلاً. والتطوير المهني يواجه عقبات مبعثها الطابع المحدود لتوفر الموارد التقنية والفرص المتاحة لتعزيز المهارات وإمكانية الحصول على المعلومات.

٩٩ - وفي التعليم العالي، نجد أن المناهج الدراسية تحاكي النظم التعليمية للبلدان المتقدمة النمو، فنتج خريجين لديهم معارف ومهارات أكثر صلاحاً للبلدان المتقدمة النمو منها إلى الاستجابة لاحتياجات مجتمعات نامية هي في كثير من الحالات ريفية. ونتيجة لذلك فإن هناك حاجة عاجلة إلى استعراضات شاملة للمقرر الدراسي لكفالة الوفاء بحاجات تنمية القدرات الوطنية. ويجب أن تنطوي هذه الاستعراضات على نهج قائم على شراكة تشمل الوزارات الحكومية، والجماعات المحلية، والمؤسسات التعليمية. وأكثر من هذا وذاك، هناك حاجة إلى ربط البرامج التعليمية والتدريبية بالاحتياجات الوطنية والمحلية في مجال التنمية المستدامة.

١٠٠ - والتعليم الابتدائي والثانوي في الدول الجزرية الصغيرة النامية مصمم في كثير من الحالات لإعداد الطلاب للجامعات، وذلك بالرغم من أن نسبة من يلتحقون بالجامعات في معظم تلك الدول تقل عن ٥ في المائة. ولا يوجد إلا في النادر أية ترتيبات كافية للأغلبية الكبيرة التي لا تكمل مراحل نظام التعليم المدرسي الرسمي. كما أن أغلبية السكان في تلك الدول لا تتاح لهم أي فرص لمواصلة التعليم بعد مغادرتهم المدارس الابتدائية أو الثانوية. ولهذا فإن هناك حاجة إلى التعليم غير النظامي والإعلام والتوعية لتنمية قدرات السكان على الإسهام في التنمية المستدامة على مستوى المجتمعات المحلية والمستوى الوطني.

١٠١ - وتركز معظم برامج التعليم والتدريب الحالية في مجال التنمية المستدامة على البعد البيئي. وفي الكثير من الحالات، لا تتناول تلك البرامج على نحو يفي بالمرام قضايا أساسية في مجال التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. مثال ذلك أن التعليم العالي في تلك الدول يحتاج عموماً إلى تناول إدارة النفايات، وإدارة المناطق الساحلية، وتغير المناخ، وارتفاع منسوب سطح البحر، وإدارة الطاقة، وإدارة الموارد المائية، والاستغلال العقاري، وحماية التنوع البيولوجي، والعولمة. غير أنه لا يتوفر إلا للقليل من المدرسين تدريب يؤهلهم للتصدي لهذه المسائل على نحو فعال.

١٠٢ - وبوجه عام، لا يتوفر لدى الجمهور إدراك يذكر لمفهوم التنمية المستدامة ولا فهم كثير لما بين البيئة والمسائل الاقتصادية والاجتماعية من روابط. كما لا يتوفر غير فهم محدود جدا للعمليات البيئية، والنظم الإيكولوجية، والتنوع البيئي، وطاقة الحمل، وغير ذلك من الجوانب ذات الأهمية الأساسية في التنمية المستدامة. ويرجع عدم توفر الوعي العام وما ينجم

عنه من صعوبة تغيير سلوك الجمهور في جزء منه إلى نقص الفنيين الذين يفهمون معنى التنمية المستدامة ويملكون المهارة التي تمكنهم من إبلاغ فهمهم ذلك إلى الجمهور. وينبغي للتعليم بجميع مستوياته أن يتناول القضايا الرئيسية للتنمية المستدامة، بما فيها الاستخدام المستدام للطاقة والمياه والموارد الطبيعية الأخرى، وأن يربط استخدام الموارد بالقضايا الاجتماعية. كذلك ينبغي للتعليم أن ينظر في علاقات البشر والأنشطة البشرية بالطبيعة والبيئة وأن يشتمل على المعارف والقيم التقليدية.

سادسا - نتائج

١٠٣- كان التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل مختلطا. فالدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه تحديات كبرى بالنسبة إلى تنميتها المستدامة، مضى على بعضها عهد طويل ونشأ بعضها الآخر من عهد أقرب. ومن بين التحديات الأساسية الناشئة ما يرتبط منها بتنفيذ الاستراتيجيات الفعالة للقضاء على الفقر ونشدها التنمية المتمركزة حول الناس، والتعامل مع ما للتهديدات الموجهة للأمن الدولي من آثار على السفر والسياحة وما يترتب عليها من تكاليف، وإنشاء صناعات ثقافية، والتصدي على وجه الاستعجال لتلك المشكلة المتنامية، مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا). وسيطلب التعجيل بالتنفيذ أن تجدد جميع الدول التزامها السياسي ببرنامج العمل وبما يرتبط به من التزامات وتعهدات دولية.

١٠٤- ومن المهم أن تكفل الدول الجزرية الصغيرة النامية متابعة تنمية السياحة في سياق خطة إنمائية متكاملة تدرك الاعتبارات الاجتماعية ومتطلبات الإدارة البيئية. وهناك حاجة إلى كفاءة الفهم الواسع النطاق على صعيد المجتمعات المحلية للاستراتيجيات السياحية الوطنية والمشاركة فيها. وسيكون من المفيد أن يتوفر الدعم المالي والتقني من المنظمات السياحية الإقليمية والدولية على سبيل مساندة الجهود الوطنية، ويشمل ذلك المساعدة في وضع المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات التي تصلح لزيادة ما يتأتى من تنمية السياحة من فوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية إلى حدها الأقصى - أو، عند الاقتضاء، إنقاص ما يترتب عليها من ضرر إلى حده الأدنى. ويجب تشجيع مبادرات الشراكة في هذا الخصوص.

١٠٥- ويلزم بذل جهود متضافرة إذا أريد التصدي للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للفقر. كما ينبغي توجيه الاهتمام إلى مبادرات الحد من الفقر. ويتطلب الحد من الفقر بصورة مستدامة تمكين الفقراء من تنفيذ الأنشطة الإنتاجية. وهناك تحدّ خاص يتمثل في تلبية حاجات وأمان الشباب في الوقت الذي يتهيأون فيه للانضمام إلى القوة العاملة. كما أن هناك حاجة عاجلة إلى برامج للتدريب على المهارات وغيرها من برامج التدريب غير

النظامي. وهناك أيضا حاجة إلى دعم دولي لجهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولاسيما منها الدول المتخلفة في مجال الحد من الفقر والدول التي ظلت معدلات وفيات الأطفال فيها مرتفعة باستمرار. كذلك يلزم دعم البرامج الوطنية والإقليمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) والأمراض المحمولة بالنواقل والأمراض غير السارية، وذلك عن طريق الموارد (مخدرات بأسعار مقبولة) والبحوث وحملات التوعية.

١٠٦- ويحتاج مجتمع التعاون الإنمائي أيضا إلى مضاعفة دعم ما تبذله الدول الجزرية الصغيرة النامية من جهود في سبيل الحد من سهولة وقوعها فريسة للصدمات، وذلك بطرق من بينها تنويع اقتصاداتها. والكثير من تلك الدول تعتمد على الإمكانية التفضيلية لدخول الأسواق، الأمر الذي سيقلل من أهميته تحرير التجارة المتعدد الأطراف؛ وهذه الدول تحتاج إلى مساعدة خاصة في تعزيز قدرتها التجارية. كذلك يجب إيلاء المراعاة اللازمة لآليات التعويض وتدابير التسوية للتخفيف من الخسائر الناجمة عن تلاشي الأفضليات وتيسير الانتقال إلى السوق الحرة. ويشمل ما يساور الدول الجزرية الصغيرة النامية من شواغل ناجمة عن العولمة الاقتصادية الكيفية التي تعامل منظمة التجارة العالمية بها تدابير الإعانة التي تتخذها تلك الدول للتعويض عن حرمانها الهيكلي المترسخ من المزايا والحاجة إلى تلقي المساعدة من الأونكتاد ومن غيره من المؤسسات ذات الصلة لتعزيز قدراتها على إجراء تحليلات السياسة التجارية والمفاوضات التجارية، بطرق من بينها إجراء تقييقات متكاملة لآثار التدابير المرتبطة بالتجارة على قطاعات أساسية مثل الزراعة والخدمات، بما فيها السياحة.

١٠٧- وعلى الصعيد الدولي، هناك حاجة إلى الاتفاق على تنفيذ تدابير انتقالية سلسلة بشأن أقل البلدان نموا.

١٠٨- وإدماج التكيف مع تغير المناخ في المسار الرئيسي لاستراتيجية إنمائية مستدامة مشتركة بين القطاعات يجب أن يبقى أمرا ذا أولوية بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذا يتطلب تكامل التخطيط وصنع القرارات فيما يتعلق بإدارة المناطق الساحلية، ومصائد الأسماك، والزراعة، والسياحة، والطاقة، والصحة، وإدارة الموارد المائية. ويجب تعزيز المؤسسات الإقليمية لرصد وتقييم تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر وذلك لتزويد الدول الجزرية الصغيرة النامية بما يلزم من الموارد التقنية والموارد البشرية الماهرة على نحو يكفل وجود إدارة أكثر فعالية للمشاريع الوطنية المعدة للتكيف مع تغير المناخ. ويجب أن يُتَّبع بقوة تنفيذ مشاريع من قبيل "المبادرة الجامعة لمنطقة المحيط الهادئ" بشأن تكيف الجزر. ويلزم الاستمرار في توفير الدعم المالي من مجتمع المانحين الدوليين، ومن بينهم وكالات

مثل مرفق البيئة العالمية، وذلك لتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية والتكنولوجية الوطنية التي تمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية من الوفاء بالمسؤولية التي أوكلتها إليها الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وهناك اعتبارات حاسمة تجعل المجتمع الدولي يحتاج إلى مضاعفة جهوده في سبيل إقامة نظام يعنى بشؤون تغير المناخ والنتائج المترتبة عليه.

١٠٩- ولكي يكون التأهب للكوارث وإدارة المخاطر فعالين، فإنهما يجب أن ينعكسا في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية كما يجب أن يدمجا في جميع السياسات والخطط القطاعية. ومن شأن تعزيز المؤسسات وتنمية القدرات أن يؤديا إلى تقوية التنسيق الطويل الأجل فيما بين الوكالات. ويجب تقوية المؤسسات الإقليمية لكي تضطلع بالبحوث المطلوبة وبتقييم المخاطر والتكهن بها، وتساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية بالاستجابة في حالات الطوارئ واتخاذ التدابير التخفيفية. وهناك حاجة إلى التعاون مع المجتمع الدولي، وبخاصة مع مؤسساته المالية، بغية التصدي لمسألة برامج التأمين وإعادة التأمين بأسعار متهاودة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية. كذلك ينبغي استطلاع التأمين الإقليمي. وهذا يعتبر أمرا أساسيا بالنسبة إلى بناء المرونة في هذه البلدان المعرضة للكوارث.

١١٠- وفيما يتعلق بموارد المياه العذبة، والمرافق الصحية، والنفايات، هناك حاجة إلى تدابير أكثر فعالية في مجالات التشريع والإدارة والإنفاذ. وتحسين اقتفاء تنقل المواد الخطرة والسامة وإدارة تنقلها والتخلص منها له أهمية خاصة بالنسبة إلى حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي التصدي بالشكل المناسب على الصعيد الدولي لشواغل تلك الدول بشأن تعرض نُظُمها الإيكولوجية البحرية إلى النقل العابر للنفايات النووية وعدم توفر نُظُم تعويضية أو أموال طوارئ في حال وقوع الحوادث.

١١١- وتوفير الدعم المالي والتقني والتكنولوجي لإيجاد نُظُم مناسبة لإدارة النفايات في الدول الجزرية الصغيرة النامية سيكون أمرا جديرا بكل ترحاب. ويجب استطلاع مبادرات الشراكة لدعم إعادة التدوير وإعادة الاستعمال وغير ذلك من النُظُم السليمة بيئيا لإدارة النفايات.

١١٢- ويظل هناك تحدٍّ مستمر يتمثل في استحداث وتنفيذ سياسات ونُهج للإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه والمناطق الساحلية والنظم الإيكولوجية البحرية. وهناك حاجة شديدة إلى هذه الأمور بالنظر إلى أن الضغوط السكانية والأنشطة البرية المنشأ تهدد بالخطأ بشكل خطير من مستوى النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية في الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، الأمر الذي ينذر بتقويض استدامة صناعات سياحية هامة من الناحية الاقتصادية. ويجب الحصول على دعم مستمر من الوكالات الإقليمية والدولية التي تدعم برامج حماية

البيئة البحرية من التلوث. ويجب توجيه اهتمام ودعم خاصين لإدارة نفايات السفن، بما في ذلك مشكلة الأنواع الأحيائية الغريبة الغازية المتواجدة في المتصرف من صابورة السفن.

١١٣- ومن المهم تعزيز المنظمات الإقليمية لتقييم مصائد الأسماك وإدارتها. والتشريعات مطلوبة لتمكين الوكالات الوطنية والإقليمية من الإضطلاع بتدابير الرصد والمراقبة والإنفاذ بغية الإقلال من صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير الخاضع للأنظمة ومن الإفراط في جني الموارد السمكية. ويمكن أن تستفيد الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضا من الدعم التقني في رسم خرائط مناطقها الاقتصادية الخالصة الشاسعة ورصدها. وخير طريقة لتنمية هذه القدرة وصورها هي تنميتها وصورها على الصعيد الإقليمي. وتوفير الدعم المالي والتقني الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية لكي تكفل ضبط مناطقها الاقتصادية الخالصة أمر جدير بكل ترحاب.

١١٤- وفيما يتعلق بالموارد البرية، تحتاج الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الدعم لتعزيز النظم العقارية وإدارة العقارات وتنفيذ التكنولوجيات الملائمة لتعزيز الإنتاج الزراعي وتنويع تربية الحيوانات الداجنة، وبخاصة لأغراض أصحاب الحيازات العقارية الصغيرة. كذلك يلزم تقديم الدعم لتعزيز البنى التحتية لتجهيز الأغذية وتسويقها. ويجب التصدي على وجه الاستعجال إلى الإفتقار العام على الصعيد الوطني إلى القدرة على مكافحة انخراط مستوى الأراضي وآثار الجفاف. وهناك أيضا إدراك للحاجة إلى إدماج المعارف الأهلية في تخطيط الاستغلال العقاري.

١١٥- وعلى جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تكمل وضع سياسات وطنية بشأن الطاقة وأن تكفل إدماج تلك السياسات في السياسات والخطط الوطنية للتنمية المستدامة. أما المبادرات المتعلقة بكفاءة الطاقة وإعداد مشاريع بشأن الطاقة المتجددة فيجب متابعتها بدعم المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي. ويجب الاستدلال على المبادرات الإقليمية لدعم البحوث المتعلقة بمصادر الطاقة البديلة وتنميتها وتقوية تلك المبادرات. ويمكن لبنوك التنمية الإقليمية أن تقوم بدور تيسيري هام في هذا الخصوص. ويجب استطلاع إمكان توفير الدعم الدولي لتنمية مصادر الطاقة المتجددة الملائمة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال مبادرات استثمار وشراكة.

١١٦- وعلى الصعيد الوطني، نجد أن جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية ملتزمة بإعداد أطر وطنية للتنمية المستدامة، وذلك بطرق من بينها إشراك المجتمع المدني والدخول في حوار شامل واسع القاعدة. ويستصوب جدا استشارة المزيد من التناشط فيما بين صانعي القرارات من الوزارات/الوكالات التخطيطية والبيئية والاجتماعية والمالية. وفي هذا السياق، يمكن معاودة

النظر في أمر إنشاء وتعزيز مجالس وطنية للتنمية المستدامة. ويجب متابعة مسألة تقديم الدعم لتقوية الجماعات والهيئات المحلية بغية تعزيز قدرتها على المشاركة على نحو ذي معنى في صنع القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

١١٧- ومن المتطلبات ذات الأهمية الأساسية في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بين تحتية داعمة لتبادل المعلومات وتناقلها على نحو فعال. ويجب إعادة التنظيم الهيكلي لشبكة "إيس-آي-دي-إيس نيت" (SIDSNet) وتقويتها بدعم دولي بغية مساندة تنمية القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك بطرق من بينها التنسيق مع ذوات الصلة من شبكات التنمية المستدامة الأخرى مثل "شبكة المعلومات والتعلم لبرنامج بناء القدرات لعام ٢٠١٥". ومن بين ما قدم من اقتراحات لتحسين شبكة "إيس-آي-دي-إيس نيت" (SIDSNet) رفع مستوى تصميمها لتشجيع استخدامها على نطاق أوسع من جانب المجتمعات المحلية، ووضع قوائم بمنهجيات تنمية القدرات، وإنشاء لجان إشراف إقليمية.

١١٨- ولتتمكن من متابعة التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، يجب النظر في أمر استحداث استراتيجيات مبتكرة لتعزيز تنفيذ برنامج العمل. ومثل هذا البرنامج ينبغي أن ينطوي على نهج تعاوني يشمل الدول الجزرية الصغيرة النامية، والشركاء الإنمائيين، ومجتمع المانحين، والمنظمات الإقليمية، ومنظومة الأمم المتحدة. وهناك بصفة خاصة حاجة إلى رصد وتقييم أكثر منهجية لتبيان التقدم أو عدمه في تنفيذ برنامج العمل والاستدلال على العوامل التي تعيق تنفيذه. ويمكن الاضطلاع بهذا ضمن الإطار الجديد وبرنامج العمل المقرر للجنة التنمية المستدامة.

١١٩- وهناك حاجة إلى آليات إقليمية معززة للتعاون من أجل التشارك في المعلومات والدروس المستفادة، والتشجيع على التبادل الإقليمي والأقليمي، والاضطلاع بمشاريع وأنشطة بحثية مشتركة، والعمل بذلك على تعزيز توليد ونشر المعلومات بغية دعم تنفيذ التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب أن تساعد الآليات الإقليمية أيضا تلك الدول عن طريق صوغ الطرق والوسائل اللازمة لوضع الاستراتيجيات وتنفيذها.

١٢٠- وهناك حاجة إلى إنشاء آليات للتمويل الفعال للتنمية المستدامة، وذلك بطرق من بينها مصارف التنمية الإقليمية. ويجب أن يشمل هذا أساليب للتمويل المبتكر مثل صناديق الاستثمار الاجتماعي للمساعدة على التخفيف من الفقر. كما توجد حاجة إلى وضع برامج للمنح الصغيرة لتنمية القدرات لأغراض التنمية المستدامة، مع الاستعانة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير التمويل الأولي. ويجري الآن توسيع برنامج المنح الصغيرة لمرافق البيئة العالمية،

وهو سيوفر الفرص في هذا المضمار. ويجب تحديد مصادر إضافية للتمويل الأولي. ويمكن أن تشمل آليات تمويل التنمية المستدامة توفير ما يلي:

(أ) استثمارات في مجال الطاقة للتصدي لمواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا المجال، وتمويل إجراء التحسينات في كفاءة الطاقة على جميع المستويات، وتنمية موارد الطاقة المتجددة؛

(ب) استثمارات لتنمية القدرات، لأغراض من بينها إصلاح نظام التعليم، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والتدريب الملائم من أجل التنمية المستدامة؛

(ج) برنامج للمساعدة المباشرة للتخفيف من حدة الفقر، بما في ذلك مشاريع لتقديم الائتمانات الصغيرة إلى الفقراء في المناطق الريفية والحضرية، وبخاصة منهم النساء؛

(د) إتاحة التأمين الجماعي للدول الجزرية الصغيرة النامية لمواجهة تغير المناخ وزيادة إمكانية التأثر بالكوارث الطبيعية؛

(هـ) نقل التكنولوجيا لكي تتاح للدول الجزرية الصغيرة النامية تكنولوجيات لإدارة الموارد المائية والنفايات، ولتنمية كل من كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، وتحسين رصد الأحوال الجوية ومختلف الآثار المحتملة لتغير المناخ، بما فيها آثار التنوع البيولوجي، وانتشار الأمراض، وإنتاجية الموارد البرية والبحرية؛

(و) برنامج للمساعدة على تنمية وحماية المعارف التقليدية والأهلية؛

(ز) الاستطلاع الناشط لطرق الإنتفاع على نحو أكثر إنتاجية بالهبات الطبيعية والأهلية للدول الجزرية الصغيرة النامية - من قبيل ثقافتها الغنية وتنوعها البيولوجي - بغية توليد موارد لأغراض التنمية. وفي هذا الخصوص، يلاحظ أن حماية الملكية الفكرية الأهلية لتلك البلدان له أهميته أيضا.

١٢١- وفي مجال بناء القدرات، يُرحَّب بأي دعم ومساعدة يقدمان على الصعيدين الدولي والإقليمي لأغراض الإنشاء المقترح لاتحاد مؤلف من مؤسسات ثلثية لتنمية القدرات والتعليم، ولوضع المعايير للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك حاجة إلى التكفل بأن يقيم التعليم والتدريب المتصلين بالتنمية المستدامة روابط بين قطاعات من أمثال الماء والطاقة والمناطق البرية والساحلية. ويجب أن يكون ثمة التزام على المستوى الوطني للتكفل بأن يتوخى التعليم الحفاظ على علاقة قوية بالأحوال المحلية، ولا سيما عن طريق استعراض المقررات الدراسية بما يكفل تلبيتها لاحتياجات المجتمعات المحلية. كما أن هناك

حاجة إلى تطبيقات عملية للتعليم في مجالي الإدارة والمهارات التشاركية، وكذلك إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب المهني.

١٢٢- ونجاح الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني سيتوقف على قدرات بشرية ومؤسسية وتقنية فعالة ترتبط بوضع السياسات العامة، ورصد التنفيذ، والتنسيق، وبخاصة من خلال الدعم الذي تقدمه المنظمات الإقليمية. وعلى الصعيد العالمي، فإن مما له أهمية أساسية أن يدعم الشركاء الإنمائيون أهدافا متفقا عليها وأن يساعدوا في تنفيذ ما يلزم لتحقيقها من إجراءات، وبخاصة عن طريق توفير الدعم المالي والتقني.

المواشي

- (١) تقرير عن الاستثمار في العالم عام ٢٠٠٣، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).
- (٢) Small States: Meeting Challenges in the Global Economy، تقرير فرقة العمل المشتركة بين أمانة الكمنولث والبنك الدولي والمعنية بالدول الصغيرة، نيسان/أبريل ٢٠٠٠؛ انظر <http://wbln0018.worldbank.org/html/smallstates.nsf?OpenDatabase>.
- (٣) انظر www.gefonling.org/projectList.cfm
- (٤) انظر www.gpa.unep.org.
- (٥) انظر www.gefweb.org/Projects/focal_areas.html.
- (٦) انظر "FAO and SIDS: challenges and emerging issues in agriculture, forestry and fisheries"، ورقة لمنظمة الأغذية والزراعة قدمت في المؤتمر الأقاليمي للدول الجزرية الصغيرة النامية، جزر البهاما، ٢٦-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.
- (٧) انظر www.grida.no/climate/ipcc_tar/wg2/630.htm.
- (٨) انظر مشروع المقرر المقدم من رئيس الفريق العامل الثاني بشأن برنامج العمل المتعدد السنوات لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي حتى العام ٢٠١٠، UNEP/CBD/COP/7/L.7، ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤.
- (٩) L.A. Winters و P. M. Martins، "Beautiful but Costly Business Costs in Small Economies"، جامعة سسكس، ٢٠٠٣.

الجدول ١

الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية

البلد أو المنطقة	١٩٩٥	٢٠٠١	معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردى (نسبة مئوية) ^(ب) ٢٠٠١-١٩٩٥
أوروبا			..
أنتيغوا وبربودا	٧٧٣٧	١٠ ٢٠٤	٢,٩
بابوا غينيا الجديدة	٩٧٨	٥٤٥	٢,١-
بالاو	٥ ٤٩٣	٦ ١٧٩	..
البحرين	٩ ٩٧٢	١٢ ٠١٢	١,٥
بربادوس	٧ ١٢٦	٩ ٢٥٥	٣,٤
بليز	٢ ٧٤٨	٣ ١٢٨	١,٥
ترينيداد وتوباغو	٤ ٢٢٧	٦ ٨١٧	٤,٧
توفالو	١ ٢٨٤	١ ٣٤٢	..
توكيلاو			..
تونغا	١ ٥٧٣	١ ٢٨٤	١,٦
جامايكا	٢ ٣٠٣	٢ ٩٩٠	٠,٩-
جزر الأنتيل الهولندية	١١ ٥١٨	١٢ ١٤٩	..
جزر البهاما	١٠ ٨٣٦	١٤ ٨٥٦	..
جزر القمر	٣٥٢	٢٧٨	١,٤-
جزر سليمان	٩٧٥	٧٦٠	٥,٩-
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة			..
جزر كوك	٥ ٣٦٦	٤ ٣٨٨	..
جزر مارشال	٢ ٢٠٢	١ ٩٣٨	..
الجمهورية الدومينيكية	١ ٥٥٣	٢ ٥٠٠	٥,٠
دومينيكا	٢ ٩١٩	٣ ٣٦٧	١,٢
الرأس الأخضر	١ ٢٥٤	١ ٢٥٩	٣,٢
ساموا	١ ٢١٠	١ ٤٠٢	٤,٢
سان تومي وبرينسيبي	٣٤٧	٣١٢	٠,٠
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٢ ٣٠٨	١ ٩٠٤	٢,٤
سانت كيتس ونيفيس	٥ ٣٠٥	٦ ٣٩٦	٢,٥
سانت لوسيا	٣ ٩٥٥	٤ ٩٩٤	٠,٤-
سنغافورة	٢٣ ٨٠٦	٢٠ ٥٤٤	٢,٤
سورينام	١ ٢٦٨	١ ٩٦٥	٣,٣

البلد أو المنطقة	١٩٩٥	٢٠٠١	معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردى (نسبة مئوية) ^(ب) ٢٠٠١-١٩٩٥
سيشيل	٦ ٧٧٨	٧ ٨٥٠	٢,١-
غرينادا	٢ ٨٨٣	٤ ٦٨٢	٣,٤
غيانا	٨٣٩	٩٣٦	٢,٠
غينيا - بيساو	٢٢٦	١٧٤	٢,٢-
فانواتو	١ ٣٢٣	١ ٠٨٥	٢,٣-
فيجي	٢ ٥٩٢	٢ ٠٤٦	١,١
قبرص	١٣ ٥٨٩	١١ ٥٠٤	٣,٢
كوبا	١ ٩٨٣	٢ ٥٤٨	..
كيريباتي	٥٩٢	٤٦٨	٠,١-
مالطة	٨ ٥٨٨	٩ ٢٤٥	٢,٧
ملديف	١ ٤٨٢	١ ٨٠٦	٢,٧
موريشيوس	٣ ٥١٧	٣ ٧٧٩	٤,٢
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	٢ ٠٠٩	٢ ٢١٥	..
ناورو	٣ ٧٧٢	٢ ٥٠٠	..
نيوي	..	..	..
هايتي	٣١٢	٤٣١	٠,٧-

(أ) المصدر: الأمم المتحدة، World Statistics Pocketbook on Small Island Developing States.

(ب) المصدر: البنك الدولي ، World Development Indicators.

الجدول ٢

السياح القادمون إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية

البلد أو المنطقة	السياح القادمون		معدل النمو السنوي المركب ١٩٩٥-٢٠٠١
	١٩٩٥	٢٠٠١	
آروبا	٦١٩	٦٨٣	١,٧
أنتيغوا وبربودا	٢١٢	٢٣٢	١,٥
بابوا غينيا الجديدة	١١	١٤	٤,١
بالاو	٥٣	٥٥	٠,٦
البحرين	١ ٣٦٩	١ ٩٩١	٦,٤
بربادوس	٤٤٢	٥١٥	٢,٦
بليز	١٣١	١٨١	٥,٥
ترينيداد وتوباغو	٢٦٠	٣٣٦	٤,٤
توفالو	١	١	٠,٠
توكيلاو	..	..	..
تونغا	٢٩	٤٣	٦,٨
جامايكا	١ ١٤٧	١ ٢٤٨	١,٤
جزر الأنتيل الهولندية	٧٧٥	٧٢٦	١,١-
جزر البهاما	١ ٥٩٨	١ ٥٧٧	٠,٢-
جزر القمر	٢٣	٢٤	٠,٧
جزر سليمان	١٢	٢١	٩,٨
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	٤٥٤	٤٨٥	١,١
جزر كوك	٤٨	٥٦	٢,٦
جزر مارشال	٦	٥	٣,٠-
الجمهورية الدومينيكية	١ ٧٧٦	٢ ٦٤٩	٦,٩
دومينيكا	٦٠	٧٤	٣,٦
الرأس الأخضر	٢٨	٤٤	٧,٨
ساموا	٦٨	٨٥	٣,٨
سان تومي وبرينسيبي	٦	٥	٣,٠-
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٦٠	٦٨	٢,١
سانت كيتس ونيفيس	٧٩	٨٤	١,٠
سانت لوسيا	٢٣١	٢٦١	٢,١
سنغافورة	٧ ١٣٧	٧ ٥٢٢	٠,٩
سورينام	٤٣	٥٧	٤,٨
سيشيل	١٢١	١٢٥	٠,٥
غرينادا	١٠٨	١٢٥	٢,٥

البلد أو المنطقة	السياح القادمون		معدل النمو السنوي المركب ١٩٩٥-٢٠٠١
	١٩٩٥	٢٠٠١	
غيانا	١٠٦	٧٥	٥,٦-
غينيا - بيساو			..
فانواتو	٤٤	٥٠	٢,٢
فيجي	٣١٨	٤١٠	٤,٣
قبرص	٢١٠٠	٢٤٣٤	٢,٥
كوبا	٧٤٢	١٥٦١	١٣,٢
كيريباتي	٣	١	١٦,٧-
مالطة	١١١٦	١٢١٤	١,٤
ملديف	٣١٥	٤٦١	٦,٦
موريشيوس	٤٢٢	٥٧٨	٥,٤
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	١١	١١	٠,٠
ناورو			..
نيوي	٥٣	٥٥	٠,٦
هايتي	١٤٥	١٤٣	٠,٢-

المصدر: الأمم المتحدة، World Statistics Pocketbook on Small Island Developing States.

الجدول ٣
التدفقات الداخلة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية
(ملايين دولارات الولايات المتحدة)

البلد أو المنطقة	المتوسط السنوي ١٩٩٦-١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
آروبا	٢٦	٣٩٢	١٤٤-	٣١٩-	٢٤١
أنتيغوا وبربودا	٢٨	٣١	٣٣	٣٩	٣٦
بابوا غينيا الجديدة	٢٩٥	٢٩٦	٩٦	٦٣	٥٠
البحرين	٦٥٠	٤٥٤	٣٦٤	٨١	٢١٨
بربادوس	١٢	١٧	١٩	١٩	١١
بليز	١٦	٥٠	١٩	٤٠	٥٢
ترينيداد وتوباغو	٣١٧	٣٦٦	٤٧٢	٦٨٥	٧٣٧
توفالو					
تونغا	١	٢	٥	١	٢
جامايكا	١٦٠	٥٢٤	٤٦٨	٦١٤	٤٧٩
جزر الأنتيل الهولندية	١٧-	٢٢-	٦٣-	١-	١٥-
جزر البهاما	٤١	١٤٩	٢٥٠	١٠١	٢٠٠
جزر القمر			١	صفر	١
جزر سليمان	١٠	١٩-	١	١٢-	٧-
الجمهورية الدومينيكية	٢٠٥	١ ٣٣٨	٩٥٣	١ ٠٧٩	٩٦١
دومينيكا	٢٤	١٨	١١	١٢	١٤
الرأس الأخضر	١٠	٥٣	٣٤	٩	١٤
ساموا	٣	٢	٢-	١	١
سان تومي وبرينسيبي		١	٢	٦	٢
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٢٩	٥٦	٢٩	٢١	١٩
سانت كيتس ونيفيس	٢٠	٥٨	٩٦	٨٨	٨١
سانت لوسيا	٣٦	٨٣	٥٥	٢٢	٢٢
سنغافورة	٦ ٨٥٦	١٣ ٢٤٥	١٢ ٤٦٤	١٠ ٩٤٩	٧ ٦٥٥
سورينام	١٦-	٢٤-	٩٧-	٢٧-	٨٥-
سيشيل	٢٤	٦٠	٥٦	٥٩	٦٣
غرينادا	١٩	٤٢	٣٧	٤٩	٤١
غيانا	٨٤	٤٨	٦٧	٥٦	٤٤
غينيا - بيساو	٢	٩	١	١	١
فانواتو	٢٩	١٣	٢٠	١٨	١٥
فيجي	٧١	٢٠-	٢٥-	٩٠	٧٧
قبرص	٨١	٦٨٥	٨٠٤	٦٥٢	٢٩٧

البلد أو المنطقة	المتوسط السنوي ١٩٩٦-١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
كوبا	١	٩	١٠-	٤	٤
كيريباتي		١	١	١	١
مالطة	١٢٢	٨١٥	٦٠٤	٢٩٤	٣٧٥-
ملديف	٨	١٢	١٣	١٢	١٢
موريشيوس	٢١	٤٩	٢٧٧	٣٢	٢٨
هايتي	١	٣٠	١٣	٤	٦
المجموع	٩ ١٦٩	١٨ ٨٢٣	١٦ ٩٢٤	١٤ ٧٤٣	١٠ ٩٠٣

الجدول ٤

المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها الدول الجزرية الصغيرة النامية من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

(ملايين دولارات الولايات المتحدة)

المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي		البلد
٢٠٠١	١٩٩٤	
١,٧٠-	١٨,٢٨	آروبا
٨,٥٩	٤,٠٣	أنغيوا وبربودا
٢٠٣,١٠	٣٢٣,٥٤	بابوا غينيا الجديدة
٣٤,١٨	٢٠١,٨٩	بالاو
١٧,٨٨	٤٤,٧١	البحرين
١,١٥-	٠,٨٣-	بربادوس
٢١,٣٩	٢٩,٣٨	بليز
١,٧٣-	٢١,٣٥	ترينيداد وتوباغو
٩,٥١	٧,٣٧	توفالو
٣,٨٨	٣,٠١	توكيلاو
٢٠,٢٧	٣٥,٢٥	تونغا
٥٤,٠١	١٠٩,١٢	جامايكا
٥٨,٨٩	٣٧,٧٧	جزر الأنتيل الهولندية
٨,٤٥	٠,٩٤	جزر البهاما
٢٧,٦٥	٣٨,٨٥	جزر القمر
٥٨,٨٤	٤٧,٩٥	جزر سليمان
٤,٨٠	١٤,٢٥	جزر كوك
٧٤,٠١	٤٩,٣٦	جزر مارشال
		جزو فرجن التابعة للولايات المتحدة
١٠٥,٤٠	٦١,٦١	الجمهورية الدومينيكية
١٩,٨٩	١٧,١٨	دومينيكا
٧٦,٤٦	١٢١,٦٤	الرأس الأخضر
٤٣,٠٧	٤٨,٣٧	ساموا
٣٧,٩٢	٥٠,٠٦	سان تومي وبرينسيبي
٨,٦٤	٩,٤١	سانت فنسنت وجزر غرينادين
١٠,٦٢	٤,٧٠	سانت كيتس ونيفيس
١٦,٢٣	٢٧,٥٢	سانت لوسيا
٠,٩٧	١٦,٨٦	سنغافورة
٢٣,١٩	٦٠,٣٩	سورينام

المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي		
البلد	١٩٩٤	٢٠٠١
سيشيل	١٢,٨٥	١٣,٥٠
غرينادا	١٨,١٧	١١,٥١
غيانا	٧٨,٨٩	١٠١,٧٦
غينيا - بيساو	١٧٤,٧٧	٥٨,٦٠
فانواتو	٤١,٧٤	٣١,٥٨
فيجي	٤٠,٩٦	٢٥,٩٦
قبرص	٤٤,١٩	٤٩,٧١
كوبا	٤٧,٠٨	٥٠,٦٦
كيريباتي	١٥,٣٥	١٢,٤٣
مالطة	٤٢,٤٠	١,٧١
ملديف	٢٩,٩١	٢٤,٩٥
موريشيوس	١٤,٣٢	٢١,٧٠
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	١٠٤,٠٧	١٣٧,٦٠
ناورو	١١,١٢	٧,٢٦
نيوي	٦,٩٥	٣,٣٢
هايتي	٦٠١,٦١	١٦٥,٨٣

المصدر: الأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات، "قاعدة بيانات مؤشرات الألفية".